

بحث علمي مُقدمة للمؤتمر الاستراتيجي « فلسطين تحدث أخبارها»، الذي نظّمته جامعة
النجاح الوطنية ووزارتنا الحكم المحلي والثقافة، بعنوان:

قرية بَرَقَة المُهَجَّرَة: دراسة تاريخية اجتماعية سياسية

إعداد الباحث/ كمال علي أبو شوايش (*)

المُلخَص

بحثت هذه الدراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي لقرية بَرَقَة المهجرة، وحاولت تنفيذ سمات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين. وقد وقفت الدراسة على بعض تفاصيل الحياة النضالية لأهل القرية، من حيث تشبثهم بالأرض وكفاحهم ضد الإقطاع الزراعي، وتكشف النقاب عن أسماء مَنْ باعوا أراضي القرية للمستعمرين الصهاينة، وكذا الظروف التي واكبت الهجرة القسرية في عام 1948م، وقد اعتمد الباحث على ما استطاع الحصول عليه من شفاه من عايشوا تلك المرحلة. وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج المهمة، وقَدّمت تصحيحاً لبعض الأخطاء «التاريخية»، حول مواقع بعض المستعمرات الصهيونية المُقامة قبل النكبة، على الأراضي المنهوبة من القرى الفلسطينية في قضاء غزة. واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات العاجلة، حول أهمية التركيز على التاريخ الشفوي.

Abstract

This study discussed the social and political history of the depopulated Burqa village, and tried to explain the characteristics of social and economic life, during the British Mandate over Palestine. The study has stood on some details of the struggle of the villagers, in terms of their stuck to the ground, and their struggle against the feudalism, it also, unveiled the names of who sold the lands of Burqa village to Zionists colonists, furthermore the circumstances that accompanied the forced migration in 1948. The researcher relied on what he got from the lips of those who were living that period. Indeed, this study concluded to some important results, and presented a correction for some « historical » errors; about sites of some Zionist colonies, that established before the Nakba on the looted land from Palestinian villages in the district of Gaza. The study concluded with a group of urgent recommendations, about the importance of focusing on oral history.

قرية «بَرْقَة» واحدة من عشرات القرى الفلسطينية التي هُجِّر أهلها في أحداث حرب 1948م «النكبة»، وهي واحدة من أصل 53 قرية تقع في قضاء غزة. لا تختلف بَرْقَة كثيراً في حياتها الاجتماعية والاقتصادية عن غالبية القرى الفلسطينية، بخاصة تلك التي تنتمي لقضاء غزة، إلا أنها تميّزت عن مثيلاتها بحالة من الحراك النضالي المبكر حول ملكية الأراضي، بين ملاك الأرض الأصليين (من أهالي القرية) ورجال الإقطاع الزراعي من «الأفندية»، انتهت في الأخير لتسرب جزء كبير من أراضي القرية، وإقامة مستعمرة صهيونية عليها.

وقد تناولت هذه الدراسة الأوضاع الاجتماعية والسياسية لقرية بَرْقَة المهجرة، خلال فترة الانتداب البريطاني، وما تلاها خلال مرحلة التهجير. فهي تلقي الضوء على الموقع الجغرافي (إحداثيات القرية وموقعها بالنسبة لفلسطين)، ومساحة الأراضي التابعة لأهالي القرية، وملكيتها تلك الأراضي، وأنواع الزراعة التي كانت قائمة فيها، وأنواع الأراضي، والعيون والآبار، والمقامات، بالإضافة للوديان والتلال والمعالم الرئيسية المحيطة بها. وعلى الصعيد الاجتماعي، حاولت الدراسة الإطلال على الحياة الاجتماعية داخل القرية؛ فاستعرضت العائلات التي سكنتها خلال فترة الدراسة، وطبيعة العلاقات الاجتماعية بين سكانها، وعاداتهم في الأفراح والأتراح ومواسم الحصاد، وعلاقتهم بالقرى المجاورة وهذا ما تم تناوله في المحور الأول. وتعرضت الدراسة، في المحور الثاني، للجانب الكفاحي لأهل القرية، ففتقد الكيفية التي تسرّبت بها مساحات شاسعة من أراضي القرية إلى رجالات/ كمبرادورات الإقطاع الزراعي، وجانب من نضالات أهل القرية للحفاظ على الأرض والتشبث بها، وكذا المستعمرات التي أُقيمت على أراضيها. ثم تدلف الدراسة لاستعراض سفر التهجير، ضمن السيرة العامة للنكبة؛ متى، وكيف سقطت القرية وهُجِّر أهلها؟، وقد خصص لهذا الموضوع المحور الثالث من الدراسة.

وفي حين أن هذه الدراسة بدت في بادئ الأمر، وكأنها دراسة تقليدية لتأريخ حياة قرية من قرى فلسطين المهجرة، فإن كثافة البحث والتنقيب عن المعلومات، قد وضعت يد الباحث على مجموعة من الأخطاء الواردة في بعض الكتب والمراجع المهمة والمعتبرة، ساقته إليها تضارب المعلومات الواردة في تلك المراجع مع بعضها البعض، وتضاربها من جهة ثانية مع الوقائع على الأرض، ومع الشهادات الشفوية التي أدلى من عايشوا تلك الفترة بتفاصيلها؛ الأمر الذي جعل البحث أكثر أهمية وحيوية، وشكّل حافزاً كبيراً لدى الباحث، لجهة كشف النقاب وتوضيح بعض الأمور الملتبسة والمتضاربة.

وأخيراً، فإن هذه الدراسة - بحكم محدودية حجمها لاعتبارات تتعلق بالمعايير الأكاديمية للمؤتمرات العلمية - قد لا تكون كافية لسبر كل أغوار تاريخ قرية بَرْقَة، وحياة السكان فيها، إلا أنها بداية جيدة لكل المهتمين من المتخصصين، والباحثين في تاريخ قرى فلسطين المهجرة، فهي، بلا شك، تُلقى حجراً في المياه الراكدة. ويأمل الباحث أن تشكل هذه الدراسة نواة لكتاب كامل عن قرية بَرْقَة، يتضمن مزيد من التفاصيل والمعلومات، التي لم تتسع لها صفحات هذه الدراسة.

ولا يفوت الباحث هنا أن يتقدم بالشكر الجزيل لكل من تعاون معه، سواءً في المقابلات الشفهية وهم أكثر، أو من قدم له كتب ومراجع مهمة. وأخص بالشكر المهندس/ محمد علي أبو شاويش الذي بذل جهداً مضمياً في تمحيص الخرائط، وتحديد الأراضي التابعة لأهل القرية وملكيته، وللسيد/ عمران أبو شاويش مختار قرية بَرْقَة، الذي زودنا بنسخ مختلفة من أوراق الطابو، وللسيد/ محمد حسن صبح الذي زودنا بوثائق رسمية وقرارات محاكم، بشأن التقاضي حول ملكية الأرض.

مشكلة الدراسة:

عندما بدأ الكبار يموتون، أخذ الصغار يبحثون فيما تبقى من تاريخهم؛ مما دفع الباحث لنبش ما تبقى من ذاكرة من عاشوا على الأرض، فلا يعرف (بَرْقَة) إلا من عاش فيها. لذا، جاءت هذه الدراسة لتبحث في التاريخ الاجتماعي والنضالي لقرية بَرْقَة المُهجّرة. فتسعى لإلقاء الضوء على بعض جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والنضالية بالتفاصيل، كما كان ذلك ممكناً. ومن خلال هذه المشكلة يتلخص السؤال الرئيسي للدراسة في:

ما أهم معالم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والنضالية لأهل قرية بَرْقَة خلال فترة الانتداب البريطاني؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى:

- 1) تدوين التاريخ الشفهي لقرية بَرْقَة، وسبر أغوار الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيها، خلال فترة الانتداب البريطاني.
- 2) رصد مساحة أراضي القرية، وملكيته من قبل أهل القرية.
- 3) توضيح الكيفية التي تسربت بها أراضي القرية ليد رجال الإقطاع الزراعي، ومن ثم بيعها لليهود والمستعمرات التي أنشئت عليها.
- 4) استعراض مسيرة كفاح أهل القرية من أجل التثبيت بالأرض، في مواجهة رجال الإقطاع.
- 5) الوقوف عند أهم المحطات النضالية لأهل القرية، وتبيان الظروف والملابسات التي واكبت هجرتهم خلال أحداث النكبة.

ورغم أن هدف الدراسة مُحدداً في تسجيل التاريخ الشفوي لقرية بَرْقَة، فإنه يتجاوز ذلك للإطلال على صورة الوطن «فلسطين» ككل، عبر (بَرْقَة) كدراسة حالة لقرية من قرأها المُهجّرة؛ ذلك أن تأريخ بَرْقَة، وكل قرية من قرى فلسطين المُهجّرة، هو تأريخ للوطن المُغتصب ككل، وتعزيز للذاكرة الشعبية الجماعية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها:

- 1) الدراسة الأولى من نوعها - حسب اطلاع الباحث - التي تتناول بشيء من التفصيل، تأريخ الحياة الاجتماعية والكفاحية لأهالي قرية «بَرْقَة».
- 2) تكشف النقاب عن أسماء مَنْ باعوا أراضي القرية للسامسة اليهود، لتصبح بعدها مستوطنات صهيونية.
- 3) تصحح ما ورد في بعض الكتب والمراجع من أخطاء حول مساحة أراضي القرية، والأراضي التابعة لأهل القرية من خارج حدود القرية، وكذلك المستعمرات التي بُنيت على أراضيها.

حدود الدراسة:

الحد المكاني للدراسة هو قرية بَرْقَة، أما **الحد الزمني** فيمتد طوال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، حتى الخروج من بَرْقَة والهجرة في نهاية تشرين أول (أكتوبر) 1948م. وأما **الحد الموضوعي** للدراسة، فإنه يتحدد في دراسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والنضالية لأهل قرية بَرْقَة.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة في جزء كبير منها على البيانات الأولية، المُستقاة من ألسنة الشيوخ الذين عاصروا القرية قبل التهجير، عبر منهج «التاريخ الشفوي» وأداة المقابلة الشخصية المفتوحة، لاستنتاج ما في صدور الناس والتقاط المعلومات المهمة المُتناثرة؛ فهو وسيلة لإعادة رسم حياة القرية بأحداثها وتفاصيلها. وهؤلاء هم التاريخ الحقيقي غير المُوثق، مع تنقيح تلك البيانات والمعلومات، ومقارنتها مع الكتب والمراجع المُتوفرة، وتنقية ما قد يشوبها أحياناً من نسيان أو تشويش أو مبالغات. و«يُعد التاريخ الشفوي نمطاً أصيلاً ومميزاً من أنماط السرد التاريخي العام، ولكنه نمط غير مقيد بقيود منهجية علمية تجعل له تنظيم معين، فهو وسيلة استماع، واتصال شفهي شعبي في أغلب الأحيان، ويورث من جيل إلى جيل»⁽¹⁾.

ويرى البعض أنه «ليس هناك منهج متفق عليه للتاريخ الشفوي بين الباحثين الفلسطينيين»⁽²⁾. ورغم أن هذا المنهج قد تعوزه المنهجية العلمية الصارمة أحياناً، إلا أنه يتمتع بأهمية ومكانة خاصة في الحالة الفلسطينية؛ نظراً لغياب الكثير من الوثائق والسجلات المرتبطة بكثير من الأحداث التي مرّ بها الشعب الفلسطيني، خاصة تلك التي وقعت قبل وأثناء النكبة عام 1948م⁽³⁾. ومن وجهة نظر أخرى، يرى البعض أن «التاريخ الشفوي»

(1) محمد عبد الفتاح السيد، «الحبكة الدرامية في تلقين ورصد الأحداث التاريخية الشفوية». (في) أبحاث المؤتمر العلمي التاريخ الشفوي - الواقع والطموح، الجزء الثاني، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص 510.

(2) نبيل علقم، «قراءة نقدية لتعاملنا مع التاريخ الشفوي (2)». 2009/10/10، على الرابط

<http://nabeelalkam.com/new/news.php?action=view&id=87>

(3) نايف جراد، «التاريخ الشفوي على الصعيد الفلسطيني: واقع وآفاق». جريدة حق العودة، العدد (20)، موقع: بديل «المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين». على الرابط

<https://www.badil.org/ar/publications-ar/periodicals-ar/haqelawda-ar/item/277-article06.html>

هو نفسه منهج بحث، وهو وسيلة لإعادة رسم حياة بأحداثها وتفصيلها، وبالتالي يُمكن تسمية هذا المنهج «الذاكرة الحية»⁽¹⁾.

ولعل أهمية التاريخ الشفوي تكمن في أنه يُعيد التوازن لعملية كتابة التاريخ، من خلال الاهتمام بالفئات الدنيا والمتوسطة، وتجارب الناس العاديين، ورؤية الفئات المُهمشة أو المُقصاة عن الحيز السياسي والاجتماعي العام⁽²⁾. وبصرف النظر عن الإشكاليات المتعلقة بالمنهج ذاته، فإن التاريخ الشفوي في الحالة الفلسطينية أُصدّق من الوثائق المكتوبة، والبيانات الإسرائيلية؛ باعتباره الرواية التي تدحض رواية «الآخر».

المحور الأول: بَرَقَة .. الجغرافيا والديموغرافيا

كانت بَرَقَة - كباقي قرى فلسطين - تعيش حياة هادئة، حتى نهاية الحكم العثماني لفلسطين. وما أن جاء الانتداب البريطاني، حتى بدأت خيوط المؤامرة الاستعمارية الدولية تتضح على فلسطين، فاستحالت حياة السكان البسطاء إلى كفاح مستمر للحفاظ على وجودهم على أرضهم. وفي هذا الجزء سيحاول الباحث تلمس الواقع الجغرافي والديموغرافي للقرية.

أولاً: جغرافية قرية بَرَقَة:

كانت قرية بَرَقَة تنهض على أرضٍ مستوية في السهل الساحلي الفلسطيني الأوسط، وترتبطها عدة طرق فرعية بالطريق العام الساحلي، الذي يمتد ما بين غزة ويافا، وتبعد عن البحر حوالي سبعة كيلو متر. وترتبطها طريق فرعية بالطريق العام الساحلي، بحيث كانت تتصل بغزة وبالمراكز المدنيّة الواصلة إلى الشمال⁽³⁾.

1) نشأة القرية:

نشأت قرية بَرَقَة فوق بقعة منبسطة من السهل الساحلي الفلسطيني، إلى الشرق من الكثبان الرملية الشاطئية، وتبعد حوالي 4 كم عن شاطئ البحر الأبيض المتوسط. وترتفع نحو 45م عن سطح البحر. ويمر بطرفها الجنوبي وادي «العسل»، الذي يرفد نهر «سُكُير». ويجري في أرضها وادي الدواهد أو وادي بَرَقَة، حيث

(1) سونيا نمر، « دور التاريخ الشفوي في كتابة التاريخ الاجتماعي ». التراث والمجتمع، العدد (42)، جمعية إنعاش لأسرة، البيرة، فلسطين، 2005، ص 131.

(2) منتديات ستار تايمز، 2007/7/10، على الرابط : <http://www.startimes.com/f.aspx?t=5061206>

(3) وليد الخالدي، كي لا ننسى. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997، ص 512.

يأتي من الجبال الشرقية ماراً بقرى: البطاني الشرقية، وياسور، والمسمية، والقسطينة⁽¹⁾. كما ويمر بالقرية وادي الوسطة الذي يصب في وادي الدواهد (وادي بَرْقَة).

ولعلها تقوم على بقعة بلدة « بَرْقَة » اليونانية؛ لاكتشاف بقايا آثار وبئر وصخور منحوتة، وقطع فخار على وجه أرض القرية⁽²⁾. وفي العهد الروماني عرفت باسم «Bareca». والراجح أنها كلمة آرامية بمعنى «البرق» أو «اللمعان»، وقد تكون تحريف لـ « Barga – برجا »، بمعنى البرج⁽³⁾، وهي تعود للغة الآرامية القديمة، التي تركت طابعها اللغوي في تسمية بعض المدن والقرى في فلسطين⁽⁴⁾. وكلمة بَرْقَة في اللغة تعني البرق أو اللمعان، والأرض البرقاء: هي التي تكون مختلطة بالحجارة والرمل⁽⁵⁾.

ويُرجح أهل القرية أن أصل تسمية قرية بَرْقَة بهذا الاسم، نتيجة لوجود ولي يُقال له النبي «برق»، وله مقام في منتصف المقبرة غرب القرية، وكان الأهالي يقومون بزيارة هذا المقام كل عام، وكسوته بالقماش. ويُذكر أن المقام قديم جداً، ومكتوب على جدرانه بلغة ذات أحرف عربية تعود إلى اللغة الفارسية. ومازال الناس من أهالي القرية يشيرون إلى بقاع كثيرة يعتقدون بقدسيته، إما لأنها تضم رُفات مجاهد استشهد في سبيل الوطن، في المعارك الماضية، وبخاصة في الحروب الصليبية، أو لأنها تحتوي على رفات شيخ أو ولي عُرف بتقواه وصلاحه، كما في مقام الشيخ «محمد» شمال القرية.

(2) موقع القرية:

تقع قرية بَرْقَة بين خطي عرض (130 - 137) وخطي طول (120 - 126) على أطلس فلسطين⁽⁶⁾. وتبعد حوالي 48 كم شمال شرق غزة (مركز القضاء)، ويمر بالقرب منها خط سكة حديد (رفح-حيفا)، وطريق (رفح - حيفا) الرئيسية المُعبدة، اللذان يبعدان عنها حوالي (3 كم). لذا، كان موقعها الجغرافي مهماً بالنسبة

- (1) جميل عبد الرحمن السحار (إعداد)، قرانا الفلسطينية المدمرة في لوائي غزة والرملة 55 قرية. مركز التاريخ والتوثيق الفلسطيني، ط1، غزة - فلسطين، 2011، ص 24.
- (2) الموسوعة الفلسطينية. المجلد الأول، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1984، ص 376.
- (3) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين. الجزء الأول - القسم الثاني، طبعة جديدة، دار الهدى، كفر قرع - فلسطين، 1991، ص ص 199.
- (4) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين. الجزء الأول - القسم الأول، طبعة جديدة، دار الهدى، كفر قرع - فلسطين، 1991، ص ص، 612-613.
- (5) جميل عبد الرحمن السحار، مرجع سابق، ص 23.
- (6) سلمان أبو ستة، طريق العودة: دليل المدن والقرى المهجرة والحالية والأماكن المقدسة في فلسطين. هيئة أرض فلسطين، لندن، ط 1، 2007، ص 110.

لمرور البضائع والمسافرين بها، ما بين جنوب السهل الساحلي وشماله. وكانت قديماً ظهيراً شرقياً لميناء أسدود؛ وهي من القرى الواقعة في الطرف الشمالي لقضاء غزة⁽¹⁾.

(3) حدود القرية:

تحد قرية بَرْقَة من الغرب والجنوب الغربي قرية أسدود، التي تفصل بينها وبين البحر المتوسط، وتبعد عنها حوالي 4 كيلو متر⁽²⁾، ومن الجنوب قرية البطاني الغربي، ومن الجنوب الشرقي قرية البطاني الشرقي. ويحدها من الشمال قرية بشيت، ومن الشمال الشرقي قرية قطرة، ومن الشمال الغربي قرية بينا، وقرية أبو سويرح (عرب سُكْرير)، ومن الشرق قرية ياسور. وتقع على أرضها من جهة الشمال مستعمرة «جان بينا أو غن يفنيه»، ومستعمرة «بيتسارون»⁽³⁾. (راجع الملحق رقم (1) حول موقع القرية وحدودها)

(3) مساحة القرية:

تُشير كل الكتب والمراجع، التي تناولت القرى الفلسطينية المهجرة، إلى أن مساحة قرية بَرْقَة تبلغ حوالي 5,206 دونم، قبل فصل مستعمرة «جان بينا» عنها، التي أنشئت في عام 1931م، وأصبح تحت سيطرة المنظمات الصهيونية، وتبلغ مساحة تلك المستعمرة حوالي 4,568 دونم⁽⁴⁾. وتشير مراجع أخرى بأن مساحة الأراضي العربية 4,841 دونم، بينما بلغت أراضي اليهودية 226، وأما الأراضي العامة (للطرق والأودية) فبلغت 139 دونم، بما تشكل في مجموعها 5,206 دونم⁽⁵⁾.

إلا أن تلك المراجع وغيرها قد وقعت في خطأ، حول تقدير مساحة الأراضي الزراعية التابعة لأهل القرية، وهذا ما سيحاول الباحث تفنيده في المحور الثاني من هذه الدراسة.

(4) البناء الهيكلي للقرية:

كانت قرية بَرْقَة ذات مساحة تتألف من عدة بيوت متلاصقة، وقد اتسعت مساحتها في أواخر عهد الانتداب البريطاني حتى أصبحت 266 دونم، هي المساحة المبنية، وامتد عمرانها نحو الشمال والشمال

(1) الموسوعة الفلسطينية. مرجع سابق، ص 376.

(2) عبد الله عبد الجليل المناعمة و رشاد المدني، أسدود التاريخ والذاكرة. د. ن، غزة، 2007، ص 50.

(3) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين. الجزء الأول - القسم الثاني، مرجع سابق، ص 199.

(4) حول هذا الموضوع يمكن الرجوع لـ: الموسوعة الفلسطينية، ص 376؛ ومصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين. الجزء الأول - القسم الثاني، ص 200.

(5) سلمان حسين أبو سته، أطلس فلسطين (1917-1966). هيئة أرض فلسطين، لندن، ط 1، 2011، ص 36.

الغربي⁽¹⁾. وكانت مباني قروية من الطين والقش، وهي عبارة عن حواشي كل أسرة من أسر القرية، ومتلاصقة مع بعضها البعض، مع وجود شوارع داخلية للقرية.

طبيعة مباني القرية:

تتكون القرية من عدة بيوت متلاصقة، وكل بيت عبارة عن حوش واسع، يتكون من عدة غرف بمساحة (4x4 متر)، وقد بلغ عدد بيوت القرية حوالي 160 بيت. وكان رب الأسرة يمتلك حوش واسع، وكل واحد من أبنائه له غرفة داخل هذا الحوش، ويتبع للحوش مساحة واسعة. وكانت البيوت متلاصقة، ولكل غرفة شباك تطل على الحوش، بمساحة حوالي (1x1 متر).

كانت البيوت عبارة عن مباني من الطين، والأسقف من الطين مع حطب الذرة، ويُخلط الطين بالقصل والتبن. وأما السور الخارجي للبيت والحوش فهو مصنوع من الطين. في نهاية الاحتلال الإنجليزي، تم بناء غرف من الطوب (البلوك) والكرميد، وأصبح بعض الناس يمتلكون مثل هذه المباني، وذلك حسب مقدرتهم المالية. ويوجد في القرية ساحة واسعة في منتصف البلدة⁽²⁾.

الطرق الرئيسية في القرية: جميع طرق القرية ترابية وأهم هذه الطرق المشهورة⁽³⁾:

طريق البطاني - طريق بشيت - طريق بينا - طريق ياسور - شارع البطاني الشرقي - شارع أسدود ويمتد من عند بئر البلد لغاية أسدود.

وأما الطرق الداخلية (الشوارع الداخلية) فهي: الشارع القبلي (شارع دار مسلم)، وهو شرق غرب القرية، شارع وسط القرية (شارع آل صبح) وهو وسط بيوت آل صبح. شارع أحمد خليل أبو شاويش وسط حارة أحمد خليل. الشارع الشرقي والشارع الغربي. شارع البلبيسي وهو شارع فرعي من الشارع الغربي. شارع الدواهد، وهو شارع فرعي من الشارع الغربي. شارع السردى وهو شارع متفرع من الشارع القبلي.

ثانياً: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بَرَقَة:

1) الوضع السكاني في القرية

(1) الموسوعة الفلسطينية. مرجع سابق، ص 376.

(2) هذه المعلومات مستقاة من مجموعة المقابلات التي أجراها الباحث مع من عاشوا تلك المرحلة.

(3) الحاج علي أحمد أبو شاويش، من مواليد قرية بَرَقَة عام 1929، في مقابلة أجراها الباحث معه في منزله بمخيم النصيرات

بتاريخ 2016/1/15م.

يعتقد أهل القرية بأن أصل سكان القرية يعود إلى مصر، وقلة قليلة من الجبل. والراجح أن أغلب عائلات القرية من أصل مصري، من محافظة الشرقية بمصر، أما عائلتا الداودي وأبو الخير فمن أصل مغربي⁽¹⁾. بلغ عدد سكان القرية في (عام 1922م) 448 شخصاً، وفي (عام 1931م) بلغ عددهم 593 نسمة، وفي (1945) قُدِّر عددهم بنحو 890 شخصاً جميعهم عرب مسلمين⁽²⁾، وفي نهاية الانتداب البريطاني بلغ عددهم حوالي 1060 نسمة⁽³⁾. وفي عام 1998م، قُدِّر عدد سكان أهالي بَرْقَة المهجرة حوالي 6346 نسمة من اللاجئين⁽⁴⁾.

لم يكن في القرية مدرسة، فكان أبناؤها يتعلمون في مدرسة قرية البطاني المجاورة. ولكن تواجد في القرية مُعلِّمين هما: الشيخ علي الطهراوي (الأعرج)، والشيخ إسماعيل السباع، كانوا يعلموا الأطفال فيما يشبه الكتاب. وأماً من أسغفهم الحظ وسنحت لهم فرصة للتعليم، فقد كانوا يتوجهون لقرية البطاني الغربي، حيث يتعلمون لغاية الصف الثالث، وهناك تلقوا تعليمهم على يد شيخ يُدعى «عبد الهادي العبادي» وهو شيخ أزهرى، وقد تعلموا على يديه اللغة العربية وبعض من العلوم لمدة سنتين. ويُذكر أن ابن أخ هذا الشيخ، ويدعى «أحمد العبادي»، كان يدرس في أسدود في الصف السابع، فكان يُعلمهم الرياضيات. ثم فُتحت مدرسة بين البطاني الغربي والبطاني الشرقي، فانتقلوا إليها. وفي عام 1945 تقريباً بادر الأهلي لبناء مدرسة في القرية، وجمعوا تبرعات من أهلها، وبعد جهود كثيرة تقرر بناء المدرسة، وبدأت عملية البناء وكانت تسير بشكل متقطع، لأن الحصول على الأسمنت كان يتطلب تصريح من القانمقام. وما كادت المدرسة أن تتجهز لاستقبال التلاميذ، حتى جاءت أحداث النكبة، ولم يتمكنوا من فتح أبوابها للتدريس بشكل رسمي⁽⁵⁾. وحسب إحصائيات مصطفى الدباغ، فقد بلغ عدد المُلمين بالقراءة والكتابة فيها، في صيف عام 1947م، 55 رجلاً⁽⁶⁾.

(1) جميل عبد الرحمن السحار، مرجع سابق، ص 24. وهذا ما أكده الحاج مطلق محمود يوسف الدهودي، من مواليد قرية برقة

عام 1927، في مقابلة أجراها معه الباحث في منزله برفح، بتاريخ 2016/2/1.

(2) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين. الجزء الأول - القسم الثاني، مرجع سابق، ص 200.

(3) الموسوعة الفلسطينية. مرجع سابق، ص 376.

(4) وليد الخالدي، كي لا ننسى. مرجع سابق، ص 512.

(5) الحاج حسن عطية خليل الطهراوي، من مواليد قرية بَرْقَة عام 1936، في مقابلة أجراها معه الباحث في منزله في رفح، بتاريخ

2016/2/1.

(6) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين. الجزء الأول - القسم الثاني، مرجع سابق، ص 200.

ولم يتواجد أي طبيب في القرية، كما هو حال معظم القرى المجاورة، واعتمد أهل القرية على العلاج بالطب العربي على يد الشيخ خليل الطهراوي، والشيخ عبد المجيد أبو شاويش. وبعد إنشاء مستعمرة جان بينا كان بعض أهالي القرية يتعالجون أحياناً لدى طبيب المستعمرة⁽¹⁾.

أ) أسماء العائلات في القرية:

ضمت القرية عدد من العائلات والحمامل، التي انبثقت منها فروع (أفخاذ)، وقد تباينت الأعداد من حمامل كبيرة، وأخرى صغيرة. وهنا يمكن رصد أسماء تلك العائلات التي سكنت القرية، واستمرت فيها حتى الهجرة في عام 1948م، وقد بلغ عددها 20 عائلة، هي⁽²⁾:

أبو شاويش - الطهراوي - البليسي - أبو علي (وتشمل عائلات: النجار، الشلح، والجفدار) -
العامودي - الداودي (وتشمل عائلة أبو الخير، عواجة، والهرش) - صباح - العفيفي - السردى - منصور -
العبادي - الحملاوي - الخضور (وتشمل أبو ركبة وأبو جلمبو) - المغربي - حسنين - الخطيب - فتوح
(العامودي) - الشبطي - مثقال (أبو سرايا) - الهيسماوي - سرية - الأشعل - عساف - سليم.

ب) مختير القرية: كان يوجد في قرية بَرْقَة مختارين، هما:

- حسن مسلم سليمان أبو شاويش
- محمد عبد الحميد يوسف الداودي

ج) مقاعد (= مجالس) القرية:

المقعد عبارة عن حوش واسع، بداخله غرفة مفروشة للجلوس، وبها بابان: باب خارجي، وباب داخلي يطل على الحوش، ويوجد مكان لربط الخيل، واستقبال الخيالة. وفي غرفة المقعد يوجد كانون نار، منقل، بكارج للقهوة، وشيش وتبناك، وعدة القهوة وهي مطحان الهون، ومحماصة القهوة، وفناجين. كما يوجد ناظر للمقعد يقوم بتحضير النار، وعمل القهوة من الصباح الباكر. وكان من عادات أهل القرية جلوسهم في المقعد، للسمر وشرب القهوة، ومن مهام المقعد اجتماع أهل القرية وحل مشاكل الأهالي، واستقبال الضيوف القادمين من القرى الأخرى.

(1) الحاج أحمد محمد الطهراوي، من مواليد قرية بَرْقَة عام 1922م، في مقابلة أجراها معه الباحث في منزله بمخيم البريج، بتاريخ 2016/2/20م.

(2) المعلومات الواردة حول العائلات، تم تقيحها من خلال شهادات كل من مقابلهم الباحث ممن عايشوا تلك المرحلة، وبمراجعة عدد من شيوخ عائلات القرية.

وكان من عادات أهل القرية عند وصول الخيالة، أن يقوم الأهالي المحليين باستقبال الضيوف، والاعتناء بفرس الضيف، وربطه في مربوط داخل حوش المقعد، أو في البايكة إذا كان الوقت في الشتاء. وكان أحد السكان المحليين يأخذ مخلات الفرس ويضع فيها الشعير؛ إكراماً للضيف. وعادة ما كان يبادر أحد الأهالي الجالسين في المقعد بتقديم الغذاء للضيف، ويتم تجهيز الطعام وإحضاره للمقعد في بواطي، وهي عبارة عن صواني كبيرة للمقعد⁽¹⁾.

ويمكن القول باختصار، إن المقعد كان يلعب دوراً رئيسية في حياة أهل القرية؛ فهو «برلمان القرية» حيث يتباحث الأهالي ويخططون لشئونهم العامة، و«محكمة القرية» حيث يحتكم المتخاصمين في القضايا المتنازع عليها، وهو المكان الذي يعرفون منه الأخبار، وللسمر والتسلية في نهاية يوم عمل شاق، وهو بمثابة «وزارة خارجية» القرية أمام القرى الأخرى، بالإضافة لتمثيله القرية أمام الجهات الحكومية والرسمية. وكان في القرية مقعدين رئيسيين^(*)، هما:

- مقعد حسن مسلم أبو شاويش (في جنوب البلد)
- مقعد أحمد أحمد أبو شاويش (في شمال البلد)

2) العلاقات الاجتماعية بين سكان القرية:

كانت القرية عبارة عن عائلة واحدة، وكان السكان يتشاطرون الأفراح والأحزان. ففي حالة وفاة أي شخص من أهل القرية، تجد كل أهل القرية يتركون أعمالهم في الفلاحة وغيرها طوال أيام العزاء. ويكون العزاء عادة لمدة ثلاثة أيام، في اليومين: الأول والثاني يقوم أهل القرية بإخراج الطعام لأهل الميت، وكل من يتجه ليؤدي واجب العزاء يأخذ معه قهوة، وفي اليوم الثالث يقوم أهل المتوفى بعمل غذاء، وكل واحد من أهل القرية القادرين يأخذ معه إما ذبيحة، أو كيس طحين، أو كيس أرز. وفي العيد الأول لرحيل الميت، يقوم أهل القرية بالتجمع في بيت الميت؛ مواساةً لأهله، وأما النساء فيأخذن طعام الإفطار لدار الميت للإفطار مع أهل بيته. وكان من أطباع أهل القرية أنه إذا توفي أحد أفراد القرية فلا يقام أي عرس إلا بعد 40 يوماً على وفاته، وبعد انقضاء الأربعين يوم يقوم أهل الفرع باستئذان أهل المتوفى لإقامة عرسهم.

وأما في الأفراح: فكانوا يقومون بعمل واجباتهم كاملة تجاه أهل العرس: فتتصبب حلقات الدبكة والسامر، التي تستمر حتى منتصف الليل، ويبدأ أهل القرية المدعوون بالحضور للسامر، ويقدمون السكر كهدية لأهل العريس،

(1) الحاج خليل أحمد أبو شاويش، من مواليد قرية بركة عام 1924، في مقابلة أجراها معه الباحث في منزله بمخيم النصيرات، بتاريخ 2016/2/3.

(*) المقصود هنا المقاعد الأساسية، التي اعتاد معظم أهالي القرية الاجتماع فيها، وكانت معرفة للضيف من خارج القرية، وكانت دوماً عامرة ومفتوحة ومهيأة لاستقبالهم؛ ولذلك فهي بحاجة لمتطلبات مادية ومعنوية.

ويستمر هذا الحال لمدة أسبوع كامل. وفي ضحى يوم العرس يقوم أحد أصدقاء العريس بتغسيل العريس ويقدم له الإفطار، إما ذبيحة أو فطاير حسب المقدرة. ويأخذ العريس بزفة من البيت حتى ساحة العرس بحضور الدببكية، والخيالة وأصدقائه. ويحضر المعازيم لساحة العرس، وكلّ منه معه هدية، إما خروف أو كيس أرز، كل حسب قدرته. وبعد زفة العريس وصلاة الظهر يقوم أهل العريس بإحضار طعام الغذاء، إما خرفان أو عجول حسب المقدرة⁽¹⁾.

مواسم الزواج: تبدأ بعد شهر 8 (آب/ أغسطس) عند إنتهاء موسم الحصاد، وإفراغ الجرون من القش، وفترة فراغ الفلاحين يبدأ التحضير للعرس في ساحة القرية أو في جرن العائلة.

المهر: كان المهر حوالي 50-200 ليرة فلسطينية، وأما المهر المؤجل (المؤخر) فحوالي 5-10 ليرة فلسطينية. وكان يُشترط إحضار ثوب لأم العروس، وثوب للعم والخال، وهو عبارة عن دماية. وأما إذا كانت العروس غريبة (أي من قرية أخرى) فتدفع الطلعة وكانت تسمى «وشاة الشباب»، ويأخذها الشباب ويعطوها للعروس، كأنها هدية من شباب البلدة. وعند دخول العروس بلدة العريس، كان أول بيت في القرية بعمل وليمة (ذبيحة) ويحمله لدار العريس.

وقد امتاز أهل القرية بالتعاون كأنهم عائلة واحدة، ففي شهر رمضان كان جميع رجال العائلة يتناولون طعام الإفطار في مقعد العائلة، وفي عيد الفطر كانوا يؤدون صلاة العيد في المسجد، ثم يتوجهون إلى مقبرة القرية حيث يتبادلون التهاني بالعيد، وهناك يكون بانتظارهم عائلة آخر متوفى من أهل القرية، خلال الفترة بين العيدين، ثم يتوجهون بعدها للإفطار في بيته. وأما في عيد الأضحى، فيقوم أحد الأقارب أو الأصدقاء بذبح أضحية عن عائلة أهل آخر متوفى⁽²⁾.

وقد امتاز أهل القرية بالتسامح؛ فلم يكن بها مركز شرطة، بل كانت تتبع شرطة بيت دراس، لذلك كان الأهالي يحلون مشاكلهم بأنفسهم؛ عن طريق العرف والعادة⁽³⁾. كما وتميزت علاقتهم بأهالي القرى المجاورة بالاحترام والمودة، وقد ربطتهم صلات صداقة ونسب مع عدد من القرى المجاورة لبزقة، منها: أسدود، والبطاني الغربي، والبطاني الشرقي، وياسور، ومعظم القرى المجاورة.

(1) الحاجة سارة أبو شايش، من مواليد قرية بزقة عام 1925، في مقابلة أجراها معها الباحث في منزلها في مخيم النصيرات، بتاريخ 2016/1/17؛ والحاجة مريم محمد مصطفى العفيفي، من مواليد قرية بزقة عام 1927م، في تسجيل معها في منزلها في النصيرات، بتاريخ 2010/7/6.

(2) الحاج رمضان محمد الطهراوي، من قرية بزقة عام 1933، في مقابلة أجراها معه الباحث في منزله بمخيم النصيرات، بتاريخ 2016/2/2.

(3) جميل عبد الرحمن السحار، مرجع سابق، ص ص 24-25.

3 الحياة الاقتصادية في القرية:

أ- أعمال السكان⁽¹⁾:

- **الزراعة:** وقد كانت المهنة الرئيسية لمعظم سكان أهل القرية، وعماد اقتصادهم لخصوبة الأرض، وتوفر مصادر المياه، من الأمطار الشتوية ومن الآبار، وأهم المزروعات: الحبوب بأنواعها (قمح، شعير، وذرة)، والسمسم، والبطيخ، والخيار، وجميع أنواع الخضروات والفواكه: كالتين، والجميز، والزيتون، والعنب، والخوخ، والمشمش. ثم اتجهوا مؤخراً لزراعة أشجار الحمضيات، حتى أصبح في بركة 12 بيارة، تمتد على مساحة واسعة من أراضي القرية (حوالي 700) دونماً تقريباً.
- **تربية الحيوانات:** كالأغنام، والماعز، والأبقار، والبغال، والحمير، والجمال للاستفادة منها في أعمال الزراعة، ونقل المحاصيل، بالإضافة إلى الاستفادة من لحومها وألبانها.
- وعمل بعض السكان ببعض الحرف الأخرى: كالنجارة، أو الحلاقة، أو الجزارة، أو البقالة. كما اشتغل بعضهم عاملاً في معسكرات الجيش الانجليزي.

ب- أهم الصناعات والحرف في القرية⁽²⁾:

- **النجارة:** كان هنالك نجار في القرية يدعى حسن أحمد النجار
- **الحدادة:** كان هنالك حداد هو مصطفى أحمد النجار
- **الخطاطة:** كان هنالك خياطان اثنان في القرية وهم: نمر الشبطي، وعمر عبد العزيز السيد.
- **البناء:** ومن أهمهم الحاج علي الطهراوي، وإسماعيل حسن أبو شاويش، ومحمد ماجد الطهراوي.
- **الحلاقة:** حلاق القرية كان حسين منصور.
- **الجزارة:** كان هنالك جزاران: حسين منصور، والعبد فتوح (من البطاني الغربي).
- وكان هنالك أربع دكاكين هي: دكان كامل الشبطي، دكان أحمد المغربي، ودكان العبد فتوح، ودكان حسن جبر أبو شاويش.

ولم يكن يوجد في القرية سوق عام، وكان أهالي القرية، وأهالي كل القرى المجاورة، يتوجهون إلى قرية أسدود يوم الأربعاء للتسوق.

ج- **مقاهي القرية:** كان يوجد في القرية قهوتان: هي قهوة عبد الحميد حسن صبح (في الشارع الشرقي)، والثانية قهوة عبد الرحمن الشيخ خليل الطهراوي (الشارع الغربي). وكانت القهاوي تستعمل لشرب القهوة والشاي،

(1) المرجع السابق، ص 25.

(2) الحاج محمد السردى، مرجع سابق؛ والحاج أحمد الطهراوي، مرجع سابق.

والسمر والحديث، ولعب الشدة والضومنة. ويذكر الحاج محمد حسن صبح أن قهوة عبد الحميد حسن صبح كان يوجد بها طاولة بلياردو⁽¹⁾.

د- **مطاحن القرية:** لا يوجد في القرية مطاحن، وكانوا يطحنون في قرية أسدود أو قرية ياسور.

هـ- **دور المرأة:** لعبت المرأة في بَرْقَة - كغيرها من نساء القرى - دوراً هاماً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية داخل القرية؛ فعلاوة على دورها داخل البيت، الذي اشتمل على طحن الحبوب لخبزه في الطابون، وإعداد الطعام لأهل البيت والعمال، وجلب مياه الشرب من آبار القرية، فقد كان لها أدواراً في العمل في الحقول في الأعمال غير الشاقة، مثل: التعشيب، ودرس الحبوب، وجني الفواكه كالتين والعنب، والخضار، وفي موسم جني الحمضيات، وتربية الطيور والدواجن⁽²⁾.

4) مقامات القرية ومشايخها:

وكان يوجد في القرية مسجد مساحته مع الساحة التي حوله حوالي 3 دونمات، وله مؤذن هو محمود يوسف الدهودي (الهبيجي)، وإمام المسجد كان الشيخ محمد فتوح (في عهد تركيا)، ثم جاء بعده الشيخ إسماعيل الشلح (الملقب بإسماعيل السباع) في عهد بريطانيا. وتحيط بالقرية عدة أضرحة ومقامات، هي⁽³⁾:

- **مقام الشيخ محمد:** وهو عبارة عن قبر رجل صالح في شمال القرية. وكانت النساء تقوم بإنارة سراج حول القبر.
- **مقام النبي برق:** وهو عبارة عن غرفة حوالي (4x4 متر) في وسط مقبرة القرية، ويوجد بداخل الغرفة قبر لولي يدعى «النبي برق»، وكان الناس يزورون المقام ويقومون بكسوته كل عام.
- **مقام الشيخ زروق:** كان كبار السن في القرية يلحفون (= يُقسمون) بحياة الشيخ زروق، ومع مرور الوقت اندثر المقام ولم يُعد له أثر، وموقعه في شمال البلد.

مشايخ القرية: الشيخ محمد فتوح - وإسماعيل الشلح (السباع) - الشيخ خليل محمد الطهراوي (المحمدية) (ويعمل حضرات) - الشيخ عبد المجيد أحمد أبو شاويش - الشيخ محمد الدهودي - الشيخ نمر الشبطي - الشيخ أحمد الدهودي / أحمد سمارة (أبو شعر).

(1) الحاج محمد حسن صبح، من مواليد قرية بَرْقَة سنة 1938م، في مقابلة أجراها معه الباحث في منزله في مدينة غزة، بتاريخ 2016/1/27.

(2) الحاجة مريم محمد مصطفى العفيفي، مرجع سابق؛ الحاجة سارة أبو شاويش، مرجع سابق.

(3) مجموعة شهادات أدلى بها كل من قابلهم الباحث.

مقابر القرية: يوجد في القرية مقبرة على المدخل الرئيسي للقرية إلى الغرب. ويُذكر أنه كان يوجد في القرية مقبرة قديمة شمال شرق مقام «الشيخ محمد»، وهذه المقبرة اندثرت مع الزمن.

المحور الثاني: أراضي قرية بَرْقَة: ملكيتها، ونضال أهلها ضد رجالات الإقطاع الزراعي

تتألف معظم أراضي بَرْقَة من تربة طفلية حمراء تصلح لزراعة الحمضيات. غرس أهالي بَرْقَة في أواخر فترة الانتداب أنواعاً مختلفة من الأشجار المثمرة حول القرية، وكانت الحمضيات أهم هذه الأشجار، وقد بلغت المساحة المزروعة بها في عام 1945 نحو 667 دونماً. وتعتمد الزراعة على الأمطار، التي يبلغ متوسط كمياتها السنوية نحو 400 مم، وحفر بعض الأهالي الآبار لري بساتينهم، وكانت أراضي بَرْقَة ذات إنتاج عالٍ؛ لخصوبتها⁽¹⁾. وفي هذا المحور سوف نتناول ملكية تلك الأراضي، وأنواع الزراعة فيها، والكيفية التي تسربت بها تلك الأراضي من أيدي أصحابها، ثم نضال أهل القرية لاستردادها.

أولاً: الأراضي الزراعية التابعة للقرية وملكيتها:

اعتاد أهالي القرية - كعادة الفلاحين في جميع القرى - على إطلاق أسماء خاصة على الأراضي الزراعية في قراهم، ليسهل التعرف عليها، وبعض هذه الأسماء تعود إلى نوع التربة، أو موقعها الجغرافي، أو ما يزرع فيها، أو نسبة إلى شخص محدد، أو حادث وقع فيها⁽²⁾. وكانت تنقسم الأراضي التابعة لأهل القرية لعدة تقسيمات، هي:

- في الجنوب: أرض حيلة الرهوان، وأرض السبعة، والوسط، وأبو واوي في الجنوب الغربي.
- في الغرب: أرض الروب، وادي العسل، والمنطرة.
- في الشمال: أبو خشبية (بها حصى طين)⁽³⁾ وتقع في شمال القرية، ويحدها من الغرب عرب سُكْرير، ومن الجنوب مارس السدرة، وأرض حيلة العجلة، ومارس السدرة في الشمال الغربي، ووادي الخب (وهي أرض بها مستنقع)⁽⁴⁾.
- في الشرق: شغفة الحجر، وتل الرمل، والشقيف، وتل الريح (على حدود يسور)، والسلاقة.

(1) الموسوعة الفلسطينية. مرجع سابق، ص 376.

(2) أحمد حسن جودة، أسدود قلعة الجنوب: دراسة تاريخية-اجتماعية-اقتصادية-سياسية. مكتبة سمير منصور للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، غزة - فلسطين، 2013، ص 149.

(3) محمود حسين علي حسين، أسماء أراضي فلسطين: المعاني والدلالات (قرى غزة الشمالية). منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، 2005، ص 39.

(4) المرجع السابق، ص 39.

▪ في الوسط: أرض المرمالة (أو الرمالة)، والعقولة.

1) بيارات القرية: كانت زراعة الحمضيات تشكل المحصول الرئيسي في السهل الساحلي، منذ أواخر القرن التاسع عشر، بسبب تصديره للخارج خاصة أوروبا. وقد اشتهر البرتقال اليافاوي، وكان من أجود الأنواع الصالحة للتصدير. ولا شك أن حُمى تأسيس بيارات البرتقال، التي انتشرت بشكل مُذهل، قد تركت أثراً على اقتصاديات القرية وأحوالها الاجتماعية⁽¹⁾. وكانت الببارة تزرع بالحمضيات، مثل: البرتقال، الكرفوت، الكلمنتينا، المندينا، الفرنساوي.

جدول رقم (1) مالكي البيارات في قرية بَرَقَة(*)

#	اسم مالك الببارة	موقعها
1	أحمد أحمد خليل أبو شاويش وإخوته	شمال شرق القرية
2	مسلم محمد أبو شاويش	شرق القرية
3	الشيخ محمد فتوح	غرب القرية
4	رباح رشيد أبو خضرة	في أرض وادي العسل
5	فوزي رشيد أبو خضرة	غرب جنوب القرية
6	باقر رشيد أبو خضرة	شمال غرب القرية
7	محمود رشيد أبو خضرة	شمال القرية
8	حلمي رشيد أبو خضرة	شمال شرق القرية
9	فهيم رشيد أبو خضرة (اشتراها من عبد الرؤوف البيطار)	شرق البلد
10	توفيق رشيد أبو خضرة	شمال القرية
11	مكرم أبو خضرة	شمال القرية

2) موارس القرية: المارس هو عبارة عن أرض زراعية خارج حدود القرية تزرع بالحبوب، ولا يقل المارس عن 20 دونم، وكانت موارس القرية موزعة بالشكل التالي:

جدول رقم (2) مالكي الموارس في قرية بَرَقَة(*)

(1) أحمد حسن جودة، أسدود قلعة الجنوب. مرجع سابق، ص ص 144 - 145.

(*) اعتمد الباحث في إعداد ومراجعة وتنقيح هذه الإحصائيات على مجموعة المقابلات الشخصية، مع عدد من أهل القرية ممن عايشوا تلك الفترة. وقد ذُكرت أسماء المالكين بدون تحديد مساحة الأرض تجنباً لأي خطأ، وحرصاً على دقة المعلومات.

#	اسم مالك المارس	موقع المارس
1	أولاد جبر أحمد خليل أبو شاويش	أرض أبو واوي
2	إسماعيل حسن أبو شاويش	في أرض الروب، وفي أرض أبو واوي
3	عبد المجيد أحمد أبو شاويش	في أرض الروب، وفي أرض أبو واوي
4	أحمد أحمد خليل أبو شاويش	في أرض الروب، وفي أرض أبو واوي
5	محمد إبراهيم أبو شاويش	في أرض الروب، وفي أرض أبو واوي
6	عبد الحميد أحمد أبو شاويش	في أرض الروب
7	مسلم محمد مسلم أبو شاويش	في أرض الروب، وفي أرض أبو خشبية
8	عبد الله مسلم أبو شاويش	في أرض الروب، وفي أرض أبو خشبية
9	فارس مسلم أبو شاويش	في أرض الروب، وفي أرض أبو خشبية
10	سليمان مسلم أبو شاويش	في أرض الروب، وفي أرض أبو خشبية
11	حسن مسلم أبو شاويش	في أرض الروب، وفي أرض أبو خشبية
12	عبد العزيز عبد الحميد أبو شاويش	في أرض الروب، وفي أرض أبو خشبية
13	أحمد وعبد المجيد وإبراهيم أبو شاويش	في أرض أبو خشبية ووادي سكرير
14	عبد الحميد أحمد خليل أبو شاويش	في أرض أبو خشبية ووادي سكرير
15	جابر أحمد خليل أبو شاويش	في أرض أبو خشبية ووادي سكرير
16	فالح أحمد أبو شاويش	في أرض أبو خشبية ووادي سكرير
17	عبد الله احمد أبو شاويش	في أرض أبو خشبية ووادي سكرير
18	حسين أحمد خليل أبو شاويش	في أرض أبو خشبية ووادي سكرير
19	طلب الدهودي (أبو الخير)	في أرض أبو خشبية، وفي أرض السبعة
20	الشيخ على الطهراوي (الأعرج)	في أرض أبو خشبية، وفي أرض الوسطة
21	الحاج محمد الطهراوي	في أرض أبو خشبية، وفي أرض الوسطة
22	علي ومحمد الطهراوي (أبو شنب)	في أرض أبو خشبية، وفي أرض الوسطة
23	يوسف الطهراوي (الزقط)	في أرض أبو خشبية، وفي أرض الوسطة
24	الشيخ خليل الطهراوي (المحمدية)	في أرض أبو خشبية، وفي أرض الوسطة
25	يوسف الطهراوي (هرقل)	في أرض أبو خشبية، وفي أرض الوسطة
26	محمد عبد الله الطهراوي (العمريطي)	في أرض أبو خشبية، وفي أرض الوسطة
27	عطية وعبد الله خليل الطهراوي	في أرض أبو خشبية، وفي أرض الوسطة
28	محمد البليبيسي (محمد لطيفة)	في أرض الوسطة
29	العبد عبد الرحيم البليبيسي	في أرض الوسطة
30	حسن وحسين عواجة	في أرض السبعة
31	أحمد عقيل الدهودي	في أرض السبعة
32	حسين وحسن خليل الدهودي	في أرض السبعة وأبو خشبية
33	محمود يوسف الدهودي (الهبيجي)	في أرض السبعة
34	محمد عبد الحميد الدهودي	في أرض السبعة

(3) حواكير القرية:

الحاكورة هي عبارة عن قطعة أرض صغيرة (من 3-4 دونمات) محاطة بشجرة الصبر لتحديد الأرض، وتزرع فيها حاجيات الدار من عدس، وبصل، وتين، وعنب، وفجل، وتوم، والخضروات بأنواعها، ولوز، ومشمش، ورمان. وكانت الحواكير موزعة على طرف القرية، وهي بالشكل التالي:

جدول رقم (3) مالكي الحواكير في قرية بركة^(*)

#	اسم صاحب الحكورة	موقعها من القرية
1	عبد العزيز أبو شاويش وأولاده	جنوب البلدة (الشارع الأول)
2	سليمان مسلم أبو شاويش	جنوب البلد
3	فارس مسلم أبو شاويش	جنوب البلد الشارع الأول
4	حسن أحمد النجار	جنوب شرق البلد
5	حسن أحمد السردى	جنوب البلد
6	الحاج محمد صبح	شرق البلد
7	هنية صبح (هنية عساف)	شرق البلد
8	الحاجة لطيفة صبح (لطيفة أم عساف)	شرق البلد
9	علي عبد القادر صبح	شرق البلد
10	محمد العمودي (محمد دودة)	شمال شرق البلد
11	عبد الهادي وعائش وحسن العفيفي	شرق البلد
12	أحمد الخضور (شروط)	شرق البلد
13	جبر أبو شاويش	شرق البلد
14	دار أبو علي	شرق البلد
15	عبد الحميد حسن صبح مع دار وقهوة	وسط شرق البلد
16	محمد مثقال أبو سرايا	شرق البلد
17	الشيخ خليل الطهراوي	غرب شمال البلد
18	دار حسنين	غرب شمال البلد
19	موسى البلبيسي	غرب البلد
20	مصطفى محمد البلبيسي	غرب البلد
21	محمد محمد البلبيسي	غرب البلد
22	دار أبو علي	غرب البلد

(*) اعتمد الباحث في إعداد هذه الإحصائيات على مجموعة المقابلات الشخصية، مع عدد من أهل القرية ممن عاشوا تلك الفترة.

23	محمد لطيفة البليبي	غرب البلد
24	اسماعيل حسن أبو شاويش	شمال البلد
25	طلب الدهودي (أبو الخير)	جنوب البلد على طريق البطاني - أسدود
26	محمد العبد الدهودي	غرب البلد
27	إسماعيل العمودي	غرب البلد
28	دار الحملوي (أبو ريعي)	غرب البلد
29	العبد عبد الرحيم البليبي	غرب البلد
30	عبد الحميد البليبي	غرب البلد
31	حسين البليبي	غرب البلد
32	إبراهيم شحادة منصور	غرب البلد
33	كرم الشيخ خليل الطهراوي	غرب البلد
34	كرم حسن وحسين الدهودي (عواجة أو الهرش)	غرب البلد
35	سليمان ومحمد حسين العمودي (زعمط)	شرق البلد، قرب دار حسين منصور
	محمود يوسف الدهودي (أبو الخير)	غرب البلد
	ابراهيم الدهودي (أبو الخير)	غرب البلد

4) جرون البلد:

الجرن هو عبارة عن مساحة واسعة من الأرض تستخدم لدرس القش، ولكل عائلة أو حمولة جرنها الخاص حسب حاجتها، ومساحة الأرض الزراعية التي تملكها. وكان يوجد في القرية عدد من الجرون موزعة على أهالي القرية، أهمها جرن أبو خضرة، وجرن أحمد خليل أبو شاويش، جرون آل الطهراوي، جرن حسن عبد الهادي وعائش العفيفي، جرن المختار حسن مسلم أبو شاويش، جرن طلب الدهودي (أبو الخير)، جرن محمود يوسف أبو الخير (الدهودي)، جرن حسين خليل الدهودي، وجرن حسن وحسين الخطيب⁽¹⁾.

5) آبار القرية: كان في بَرْقَة عدد من الآبار، أهمها: البئر الرئيسي عند الوادي، بئر بيارة فوزي أبو خضرة، بئر بيارة أحمد خليل أبو شاويش، بئر بيارة مسلم خليل أبو شاويش، بئر بيارة محمد فتوح، بئر بيارة رباح أبو خضرة، بئر بيارة توفيق أبو خضرة، بئر بيارة محمود أبو خضرة، بئر بيارة حلمي أبو خضرة، بئر بيارة فهمي أبو خضرة، وبئر بيارة فوزي أبو خضرة⁽²⁾.

(1) محمد علي السردى من مواليد قرية بَرْقَة سنة 1927م، في مقابلة أجراها معه الباحث في منزله في مدينة غزة، بتاريخ 2016/2/3.

(2) الحاج خليل أبو شاويش، مرجع سابق؛ والحاج مطلق الدهودي، مرجع سابق.

(6) **مطامير القرية:** المطامير هي مخازن للحبوب تنتشأ فوق الأرض، وهي عبارة عن جدران بارتفاع معين، ويكون لها فتحة جانبية لسحب الحب عند الحاجة، وكان لكل عائلة مطمورة لتخزين الحبوب. وكان هناك طريقة لتخزين الحبوب، عن طريق بئر في الأرض، وله غطاء وفتحة بسلم حديدي لسحب الحب.

(7) **طرق ري المزروعات:** كانت طرق ري المزروعات والأشجار عن طريق القنوات والعماميل، والحفر. وكانت الأراضي طينية خصبة، ماعدا أرض الرماله فكانت حجرية (من حجر الحتان).

(8) **أهم المزروعات:** قمح، شعير، ذرة، عدس، حمص، حلبة، والكرسنة (علف للدواب)، فول، حمص، وهذه الدورة تعرف بالدورة الشتوية. وأما الدورة الصيفية، فكانت تشمل: الذرة البيضاء (الذرة الهندية)، والسمسم. بالإضافة للفواكه، والخضار البعلية مثل: البندورة، الخيار، الكوسا، الفقوس، البطيخ، الشامام، القرع، واليقطين.

(9) **أدوات الزراعة:** محراث من الخشب تجرّه الجمال والبقر، محراث من الحديد تجره البغال، وكان هنالك نجار من أهالي القرية يقوم بصنع هذه الأدوات. وكانت الزراعة باليد، حيث كانت ترش البذور باليد (البذارة)، وكان مقدار الدونم 4 رطل من البذور (قمح، أو شعير، أو عدس)⁽¹⁾.

ونتيجة لهذا الازدهار الزراعي والزيادة في الإنتاج عن حاجة الفلاحين، أخذ الفلاحون يسوّقون الفائض من الإنتاج إلى المدن القريبة، مثل يافا أو المجدل، وكذلك إلى الأسواق الموسمية الأسبوعية (الجمعة في المجدل والقالوجة، والأربعاء في أسدود).

وفي شهر مايو سنة 1863م زار قرية بَرْقَة عالم جغرافي فرنسي، يدعى « فكتور غيراني Victor Guerin »، ثم اتجه بعدها لزيارة قرية أسدود. وفي زيارته وصف بدقة أحوال القرية، وأنواع الزراعة الموجودة فيها، من حبوب، وفواكه، وحمضيات، ومدى تطور الزراعة فيها، والجمال الذي تمتعت به القرية، والقرى المجاورة⁽²⁾.

وخلاصة القول، إن أهالي قرية بَرْقَة كانوا يملكون مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، توزعت ما بين بيارات، وموارس، وحواكير، زرعوا الحمضيات فيها مختلف أنواع الحبوب. وقد تجنب الباحث التطرق لمساحات الأرض الخاصة بكل عائلة أو حمولة، تحرياً للدقة ومنعاً للحرج؛ فقد توفر لديه جزء من المعلومات، ولم تتوفر له كل المعلومات. وتجدر الإشارة هنا، لما ورد من معلومات في كتاب جميل عبد الرحمن السحار:

(1) الحاج رمضان الطهراوي، مرجع سابق.

(2) نقلاً عن: أحمد حسن جودة، أسدود قلعة الجنوب. مرجع سابق، ص 137.

«وتضم القرية حارتين هما: حارة الدواهد، وحارة أبو شاويش، وحارة الدواهد تملك معظم الأراضي الزراعية»⁽¹⁾، وهي معلومات غير دقيقة، حيث إن تعداد السكان ومساحة الأراضي المذكورة تنفي هذا القول، ولذلك ينبغي تصحيح هذا الخطأ.

ثانياً: سيطرة الإقطاع الزراعي على أراضي القرية في نهاية الحكم العثماني

يدور البحث، في هذا القسم من الدراسة، حول الكيفية التي تسرّبت بها الأراضي من يد الفلاحين إلى الإقطاع الزراعي، ومن ثمّ بيعها للسماسرة اليهود؛ لتغدو مستوطنات صهيونية مُنصبّة على أرض القرية، وسيكون لها دوراً رئيسياً في تهجير السكان الفلسطينيين لاحقاً، في أحداث النكبة. كما ويحاول الباحث، هنا، تصحيح بعض الأخطاء الواردة في الكتب والمراجع حول مساحة الأراضي التابعة لقرية بَرْقَة، والمستعمرات التي أُقيمت عليها قبل عام 1948م.

يمكن فهم الإطار النظري لهذا الموضوع، من خلال تحليل السرد الزمني للوقائع (Chronology). حين كانت الأراضي في العهد العثماني ملكاً للسلطان بحق الفتح، يتصرف فيها كيف يشاء، وكان الفلاحون يملكون بيوتهم والحواكير المحيطة بالقرية فقط، أما الأراضي الزراعية فيزرعها الفلاح دون أن يملكها. واستمر الأمر كذلك حتى منتصف القرن 19، حين أصدرت الدولة العثمانية عدة قوانين لتنظيم تسجيل الأراضي، وتصفية نظام المشاع؛ بدعوى التحديث تحت ضغوط الدول الأوروبية؛ لضمان حقوق الأفراد. ومن خلال هذه القوانين توقعت الدولة العثمانية زيادة دخلها المالي من فرض الضرائب المباشرة على الأملاك، لكن الواقع جاء مخالفاً للتوقعات؛ فالفلاح لم يكن قادراً على دفع رسوم تسجيل الأرض باسمه، كما أنه كان يتجنب التسجيل خشية من التجنيد الإجباري. الأمر الذي ساعد على ظهور طبقة كبار الملاك من الأعيان، وكبار التجار، الذين كان باستطاعتهم دفع تكاليف التسجيل. وبالرغم من ذلك، استمر نظام ملكية المشاع معمولاً بها حتى نهاية القرن التاسع عشر، ولكن الأرض سُجلت باسم الحمولة أو شيخها، مع تحديد نصيب الأفراد، على أن يكون موزعاً بين مناطق مختلفة من أراضي القرية. وكان الفلاح يعرف مجموع أملاكه، لكنه لا يستطيع التصرف بالبيع أو الشراء في قطعة محددة جغرافياً؛ لأن موقعها يتغير من منطقة إلى أخرى كل بضعة سنوات. وظل الأمر كذلك حتى أصدرت حكومة الانتداب قانون تسوية الأراضي عام 1928م، الذي خوّل مأمور التسوية بتقسيم الأرض بين المالكين أو المنتفعين، فقامت حكومة الانتداب بتحديد الموارس وتسجيلها بشكل دائم⁽²⁾.

1) الحكومة التركية تَعَهّد لـ«الملتزمين» بجمع الضرائب

(1) جميل عبد الرحمن السحار، مرجع سابق، ص 24.

(2) أحمد حسن جودة، أسدود قلعة الجنوب. مرجع سابق، ص ص 135-136، 155.

وأما عن الضرائب التي كانت تُحصَل من الفلاحين، فأهمها ضريبة «العُشر»، وهي الضريبة التي كان الأتراك يجبونها من أصحاب الأراضي، بنسبة 10% من حبوبهم، وسائر حاصلاتهم الزراعية، حتى الحنضل فكانت الحكومة التركية تفرض عليه ضريبة العشر. ثم زيدت هذه النسبة فجعلت 12,5%. وكانت الحكومة التركية تجبيها بواسطة «ملتزم»، وكان أكثر هؤلاء من طبقة الأفندية الذين أثروا عن هذه الطريقة. فقد كان الواحد منهم يتعهد بدفع مبلغ من المال لصندوق الحكومة عن مدينة أو قرية أو مجموعة قرى، ثم يجبي من أهلها أضعاف ذلك المبلغ. وكانت الحكومة التركية في بعض الأحيان تضيف إلى قيمة الالتزام 6% باسم «التجهيزات العسكرية». وأما ضريبة الأغنام، فكانت الحكومة التركية تجنيها عن الأغنام والجمال بنسبة: أربعة قروش عن كل رأس غنم، وعشرة قروش عن كل جمل، ثم زيدت هذه النسبة في عام 1908م باسم «التجهيزات العسكرية»، وزيدت مرة أخرى بعد حرب البلقان (1912م) باسم «الأسطول». هذا علاوة على أنواع أخرى من الضرائب، التي كان يجنيها الأتراك من الأهالي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين⁽¹⁾. وكانت ضريبة الأرض تصل أحياناً إلى 20% أو أكثر، حسب جشع الملتزم، ونسبة الأرباح التي يريد تحقيقها لنفسه، فلم تكن المشكلة في الضرائب بحد ذاتها، وإنما في أسلوب تحصيلها. وقد استمرت هذه الضرائب في السنوات العشر الأولى من عهد الانتداب البريطاني، ثم عدل نظام الضرائب وأصبح أكثر قسوة على الفلاحين⁽²⁾.

هكذا كانت الصورة العامة للقرى في فلسطين، وهذا ما انسحب - بطبيعة الحال - على قرية بَرَقَة، وحول هذا الموضوع يقول الحاج علي أبو شوايش: «سمعت عدة مرات من والدي [أحمد أحمد أبو شوايش] أنه في أواخر عهد بني عثمان (تركيا)، كان هنالك قانون اسمه قانون الالتزام، وكان هم تركيا هو جمع المال. فجاء رجل تاجر يُدعى «رشيد أبو خضرة» من مدينة يافا، ويبدو أنه قد رأى في ملفات الدولة الرسمية أسماء ستة قرى، هي: بَرَقَة، أسدود، البطاني الشرقي، البطاني الغربي، القسطينة، وياسور، وهذه القرى موضوعة في قائمة واحدة. فقام هذا الرجل بضمان تلك القرى، ودفع رسومها للحكومة التركية لمدة عشر سنوات، واكتشف أن أكثر الأراضي ضمن هذا الكشف هي أراضي قرية بَرَقَة، مقارنة بعدد سكانها، فاختر أن يقيم فيها. فجاء الرجل على بَرَقَة باحثاً عن مختار القرية (حسن أحمد خليل أبو شوايش في حينها)، وأبلغه بما حصل معه في قضية ضمان تلك القرى الستة، وطلب منه الإقامة في البلد، وتسهيل مهمته في جمع أمواله التي دفعها. فكان رد المختار بالموافقة على إقامة هذا الرجل في القرية، ولكن بشرط أن يتوجه معه إلى الجهة الحكومية، لكي يدفع رسوم الأرض التي ورثها هو وأخوته عن والده، فقد كان قادراً مادياً على سداد تلك الرسوم، فما كان من «أبو خضرة» إلا الموافقة على هذا الشرط. وبالفعل ذهب المختار إلى غزة (مركز القضاء) ودفع الرسوم المطلوبة عن أرضه، ورفع «أبو خضرة» مسؤوليته عن الأرض التابعة لعائلة المختار⁽³⁾.

(1) عارف العارف، تاريخ غزة. مطبعة دار الأيتام الإسلامية في بيت المقدس، 1943، ص ص 191-193.

(2) أحمد حسن جودة، أسدود قلعة الجنوب. مرجع سابق، ص ص 156-157.

(3) الحاج علي أبو شوايش، مرجع سابق.

أقام «أبو خضرة» في القرية وكان وحيداً، فقد رحلت زوجته وتركت له أولاد مقيمين في مدينة يافا. ولا شك أن هذا الرجل كان واعياً لمجريات الأمور في الدولة التركية، ولديه من المال ما يكفي لضمان تلك القرى. وبعد سنوات قليلة، طلب من المختار أن يزوجه أحد نساء القرية، وكان له ذلك، فزوجه امرأة «عزباء» من آل صبح تدعى «صبحه»، واختار قطعة أرض في البلد بمساحة حوالي 100 دونم، وحفر بها بئر، وزرعها بالحمضيات (ببارة)، وبنى فيها عمارة وأقام فيها (أصبحت تُعرف فيما بعد بـ «علية أبو خضرة»). وبدأ بعدها بالتوسع في سلطته على أهل القرى، فاستخدم المغاربة^(*)، وأخذ «أبو خضرة» بتجميعهم حوله، وعماماً بعد عام استطاع أن يجمع حوله مجموعة من المغاربة يُقدر عددهم بـ 100 شخص، واشترى لهم خيل وبارود خرطوش، وسيوف، وكرابيج، وكانوا بمثابة «ميليشيا» لحمايته. وهكذا حكم قبضته على أهالي القرى⁽¹⁾.

ويُروى أن «أبو خضرة» خصص قطعة أرض على أطراف البلد بمساحة 100 دونم تقريباً، وخصصها لتكون جرن، وأصبح أصحاب الأراضي الأصليين يزرعونها ويسقونها، وحين يحل موسم الحصاد كان «أبو خضرة» ومن يعاونوه يطلبون من الفلاحين أن يذهبوا بحصادهم إلى جرن «أبو خضرة»، ويقوم الفلاح بدرس الحبوب تحت حراسة المغاربة، حتى إنه كان يجبرهم على تكميم أفواه الدواب أثناء عملية الدرس، كي لا تأكل شيئاً من الحبوب أو القش. ثم يُصفي الغلال ويقسمها إلى خمسة أقسام، يقوم «أبو خضرة» بتوزيعها كما يلي: قسمين من أصل الحصاد تذهب لـ «أبو خضرة» مباشرة، ويقوم الفلاح بتحميلها على ظهور البعير ونقلها إلى مخازن «أبو خضرة» في مدينة يافا. وأما ما تبقى من غلة فيقوم «أبو خضرة» بخصم الرسوم، والضرائب، وبدل النظارة (= الحراسة) التي يقوم بها المغاربة، وطبق عليهم قانون الخبازة^(2*)، وبهذه الطريقة كان يُسيطر على ما تبقى من الغلة. وحسب من عايشوا تلك الفترة، فإن كثير من الفلاحين كانوا يعودون بعد عملية الدرس، دون أن يملكو طحنة (= دقيق) يقدموها لعيالهم، وربما يتكرم عليهم «أبو خضرة» فيعطيهم بعضاً من التبن للدواب.

وفي السنة التالية، كان الفلاحون يقترضون من «أبو خضرة»، في مقابل رهن الأرض، ليعاودوا نفس الكرة؛ من الحرث والزراعة والسقاية، وفي موسم الحصاد لا يجنون شيئاً. وعام بعد عام على هذا الوضع، وصل الحال بالعديد من الفلاحين من ملاك الأرض أن يطلبوا من «أبو خضرة» أن يأخذ الأرض منهم، في مقابل أن يتركهم وشأنهم. وهذا كله بقوة «الميليشيا» التي جمعها حوله، وبقوة القانون الذي كانت تمثله «الجندي» (القوات

(*) المغاربة: هم مجموعة من الأشخاص الذين قدموا لفلسطين من بلاد المغرب العربي، لأسباب اجتماعية أو غيرها، بهدف العمل؛ فهم عمال باليومية. والملاحظ أن هؤلاء الأشخاص كانوا يعيشون على هامش المجتمع الفلسطيني، وكانوا غير مندمجين مع أهل البلاد.

(1) الحاج مطلق الدهودي، مرجع سابق.

(*) المقصود بقانون الخبازة هو تغريم الفلاحين بدل إطعام النواطير والميليشيا الخاصة به.

الحكومية التركية)، التي كانت جاهزة تماماً للتعاون معه لضمان انصياح الفلاحين له. وبهذه الطريقة سيطر «أبو خضرة» على معظم أراضي القرية⁽¹⁾.

ثم جاء التحول في هذا السياق بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى، ودخول الإنجليز لفلسطين. فقد كانت الأرض في عهد تركيا غير مفروزة، أما حكومة الانتداب فقد أرادت تطويب الأرض؛ بهدف تحديد الملكية وتسهيل التصرف بالأرض (بيعاً وشراءً)، وهذا -على الأرجح- لتسهيل عملية بيعها لليهود، وكانت عملية تسجيل الأراضي قد بدأت من الجنوب إلى الشمال (ابتداءً من قرية رفح). وسمع أهل القرية بالتوجه البريطاني الجديد، فذهب المختار (حسن مسلم أبو شاويش حينها) ومعه بعضاً من كبار أهل القرية إلى مدينة غزة، للتعرف على طبيعة القوانين البريطانية الجديدة، وتوجهوا لرجال من آل الشوا والصوراني (من أعيان أهل غزة المطلعين على مجريات الأمور)، وفهموا منهم أن القانون البريطاني الجديد يقوم على سياسة «وضع اليد»؛ بحيث أن الشخص المقيم في بيت أو قطعة أرض لمدة تزيد عن 10 سنوات، ويشهد له جيرانه بذلك، يتم تسجيل الأرض أو البيت باسمه. فتوجه المختار ومن معه إلى محامي يدعى «الشيخ سليمان التاجي»، من سكان الرملة، وهو رجل كفيف ومعه كاتب. فرووا له قصة الأرض المنهوبة في قرية بَرْقَة من قِبل «أبو خضرة»، فسألهم هل يوجد رجال قادرين على حجر الأرض والصدود فيها، وهل أهل القرية مستعدين لكي يشهدوا لبعضهم البعض في ملكية تلك الأرض؟ فكانت إجابتهم بالتأكيد والموافقة؛ فلم يكن أمامهم إلا هذا السبيل⁽²⁾.

2) أهل القرية يُعلنون التمرد والثورة على رجل الإقطاع الزراعي:

قام المختار ومعه الوجهاء بجمع أهل البلد في مسجد القرية، وأقسموا على السيف والمصحف بأن: «دمهم واحد.. وقرشهم واحد»، وأن يلتزموا مع بعضهم في الصمود في الأرض، والشهادة المتبادلة أمام لجنة ترسيم الأراضي، على أن يتم توزيع أراضي القرية بين العائلات والحمايل بعد تسجيلها لدى الدوائر الحكومية. وخلال تلك الفترة كان «أبو خضرة» قد استثمر الكثير من الأراضي لصالحه، كما ونجح في استقطاب بعض رجال القرية (من غير ملاك الأرض) للعمل معه. وكان يملك حوالي 100 سكة (تُستخدم في حث الأرض)، وكان يستغل أفضل أراضي القرية وأخصبها؛ فقد كانت الأراضي حينها مشاع، وكان أهل القرية بالعادة يوزعونها بينهم كل عام بالقرعة، وبالتالي لم تكن الأراضي ملكية فردية للعائلات؛ بمعنى أن كل الأراضي التابعة للبلد هي ملك لكل أهل البلد، دون تحديد من يملك ماذا، وأين؟

وفي تلك المرحلة كان «أبو خضرة» الأب قد رحل، وترك الأرض لأبنائه، وكانوا في ذلك العام (خلال السنوات الأولى لدخول الإنجليز لفلسطين) قد زرعوا القمح في أفضل أراضي القرية. فجمع أهالي البلد عدد من

(1) الحاج محمد السردى، مصدر سابق؛ والحاج عبد الرحمن أبو شاويش، مرجع سابق.

(2) الحاج علي أحمد أبو شاويش، مصدر سابق؛ وكذلك الحاج مطلق الدهودي، مرجع سابق.

الشباب الأشداء القادرين على حمل البارود والسيوف، وهي أسلحة من مخلفات تركيا بعد الحرب العالمية الأولى. كانت مهمة أولئك الشباب ردع كل من يهاجم أهل القرية، وكلفوهم بأمور الحماية في مقابل أن تخصص لهم حصة من الأرض، بعد نجاحهم في استردادها من «أبو خضرة»؛ وفقاً للخطة التي اتفقوا عليها مع المحامي. وبدأ أهل البلد التمرد والثورة على «أبو خضرة». انتظر أهل القرية قرب موعد حصاد القمح، وقبل الموعد بأسابيع قاموا بالهجوم على تلك الأرض المزروعة، وقاموا بحرثها وقلب الزرع؛ بهدف تخريبها. وحين رأى رجالات «أبو خضرة» هذا المنظر، تدخلوا بإطلاق النار، فرد عليهم المسلحين من شباب القرية بإطلاق النار؛ لإرهابهم وإثنائهم عن الهجوم على أهل القرية، فما كان منهم إلا أن تركوا المكان وغادروا، حينها بدأ ما يمكن تسميته بـ«الثورة» على «أبو خضرة»، وعلى القوانين الجائرة التي انتزعت الأرض من أصحابها الحقيقيين. واستمرت سيطرة أهل القرية على الأرض المنهوبة منهم بالقوة، فتنبه أبناء «أبو خضرة» للأمر، وعلموا أن أهل البلد قاموا بتوكيل محام للدفاع عنهم، فقاموا هم أيضاً بتوكيل محام يهودي يُدعى «دهود ميال»، من يهود القدس، وهذا المحامي - حسب بعض الآراء - هو سمسار أراضي للمؤسسات الصهيونية⁽¹⁾.

(3) عرض قضية الأرض أمام القضاء:

بعد فترة من المشاحنات حول ملكية الأرض، تقابل الطرفان (أهل البلد ومحاميهم) من جهة، وأبناء «أبو خضرة» ومحاميهم من جهة أخرى في المحكمة، التي انعقدت - حسب الشهود - في مدينة المجدل، وكانت هذه هي المحكمة الأولى. ونتيجة لتضامن أهل القرية، الذين شهدوا لبعضهم البعض في ملكية تلك الأراضي، صدر حكم المحكمة بأحقية أهل البلد في أراضي القرية، وهذا ما شجعهم في الاستمرار في خطواتهم. لكن «أبو خضرة» لم يستسلم، فقام بالاستئناف على الحكم. ويبدو أنه تنبه لما يحدث في القرية من تضامن الأهالي مع بعضهم البعض، فأخذ في إغراء البعض من أهل القرية لإفساد خطوتهم، وتحريضهم على بعضهم، واستمالتهم لصالحه، في مقابل إعطائهم بعض الأراضي. وكان «أبو خضرة» يعرض في حينها قطعة أرض مساحتها 100 دونم لكل عائلة في محاولة لاستمالتها للانضمام له، ولا شك أنه قد نجح في حالة أو اثنتين، إلا أن ذلك لم يفت من عضد أهل القرية، الذين جسروا واستمروا الحالة بعد قرار المحكمة.

وفي السنة الثانية تم تحويل القضية إلى المحكمة المركزية بغزة، وكان الحكم لصالح أهل القرية للمرة الثانية. واستأنف المحامي اليهودي (محامي أبو خضرة) على قرار محكمة غزة، فتم تحويل القضية في السنة الثالثة لمحكمة القدس، التي كان يرأسها قاضي انجليزي وبعضوية اثنين من العرب، وهناك أبدع محامي أهل القرية وقدم مُرافعة قوية للغاية، اختلط فيها القانون بالسياسة، وارتفع صوته على هيئة المحكمة، مندداً برجالات الإقطاع، الذين يسمسون على الأراضي ويبيعونها لليهود، مما دفع بالقاضي لتحويل القضية للمحكمة العليا في لندن، الأمر الذي أصاب أهل القرية بالحزن الشديد؛ حيث أن مشوار القدس كان صعباً عليهم (أمضوا يوم أو

(1) الحاج عبد الرحمن أو شاويش، و الحاج علي أحمد أبو شاويش، مصدر سابق.

يومين في الطريق للقدس)، فما هو الحال مع المشوار إلى لندن؟! إلا أن المحامي الفلسطيني حاول التخفيف عليهم، صائحاً فيهم بأن لا يقلقوا، وأنه جاهز لأن يكمل المشوار معهم، وأنه مستعد للسفر إلى لندن⁽¹⁾.

لا شك أن تحويل القضية إلى المحكمة في لندن قد أصاب أهالي القرية بالحزن الشديد، ومن ناحية أخرى بدأ بعض أهالي القرية يشعرون بالخوف، وأحياناً عدم الثقة في بعضهم البعض، نتيجة للإجراءات التي يمارسها أبو خضرة ورجالاته على أهالي القرية، وبدأت حالة من الشك تسود العلاقة بين الأهالي. ويدلل الحاج عبد الرحمن أبو شاويش على حالة الشك تلك بالقول: «كان هنالك شجرة جميز كبيرة على طرف البلد، وكان كل يوم يصعد إلى قمة الشجرة أحد الأشخاص، لمراقبة من يتردد على «علية أبو خضرة» من أهل القرية. والملاحظ أنه خلال فترة المنازعات والمحاكم بين أهل البلد و«أبو خضرة»، كانت العلاقات سيئة بين أهل القرية (وتحديداً آل أبو شاويش)، وأبناء «أبو خضرة» ومن وقف معهم من أهل البلد، وهم قلة. وقد أثرت تلك الحالة على العلاقات الاجتماعية بين أهل القرية، واستمرت تلك الحالة لعدة سنوات حتى بعد انتهاء النزاع»⁽²⁾.

4) التفاوض بين أهالي القرية ورجل الإقطاع الزراعي (أبو خضرة)

كان أحد أبناء أبو خضرة ويدعى «هاشم أبو خضرة»، وهو تاجر حمضيات كبير تعثرت تجارته، فأصبح مدين للبنك ببلغ 40 ألف جنية فلسطيني، ويريد أن يبيع جزء من الأرض لسداد البنك، وبعد تفاوضه مع أخوته وتوزيع تركة والدهم، كانت حصته الأكبر من التركة في أراضي قرية بركة، بالإضافة لحصة لهم في أرض تل الربيع (تل أبيب) والشيخ مونس وغيرها. والمهم في الأمر، أنه بعد قرار محكمة القدس أراد «هاشم أبو خضرة» أن يتفاوض مع أهالي القرية، ولأن العلاقات مع الأهالي كانت متوترة أو شبه مقطوعة، فقد اختار طريقاً مختلفة للتفاوض؛ فاعترض، هو ونفر من رجاله المسلحين، طريق أحمد أحمد أبو شاويش الملقب بـ«الباشا» وهو ذاهب لقرية بشيت، وللوهلة الأولى ظن الباشا أنهم قادمون لمهاجمته فاستعد لذلك، إلا أن حديث هاشم فاجأه حين بادر بالقول: «نريد أن ننهي الخلاف يا باشا، ونقسّم الأرض بيننا وبينكم بالنصف .. على أن يختار أهل البلد القطعة التي يريدونها، ويتركوا الأرض التي لا يريدونها». وبعد أن تدارك «الباشا» المفاجأة رد عليه بالقول: «أنا ذاهب الآن إلى قرية بشيت .. امنحني فرصة لأشاور أهل القرية وأرد عليك ..»، إلا أن «هاشم» ألح عليه واستحلفه بأن يعود على الفور للقرية، ويشاور إخوته وأبناء عمه وباقي أهلها في هذا الأمر، وهذا ما كان. تزامن هذا العرض مع حالة من الضعف والوهن والإعياء، التي أصابت أهل القرية، نتيجة لطول مدة التقاضي، وحالة القلق والشك من نتيجة المحكمة، ولما تكبده الأهالي من أعباء مالية نتيجة للمحكمة.

(1) أصحاب هذه الرواية الحاج خليل أبو شاويش، والحاج مطلق الدهودي، مرجع سابق.

(2) الحاج عبد الرحمن أبو شاويش، مرجع سابق.

وبمجرد عودة «الباشا» للقرية تداعى أهلها للاجتماع والتباحث في الأمر، فتباينت الآراء بين رفضٍ للفكرة، وقبولها باعتبارها تضمن لهم حصة معقولة، وأمام هذا التضارب قرروا التوجه إلى المحامي في يافا، وطرحوا عليه الأمر، فرد عليهم بالقول: « والله يا آل أبو شاويش ويا أهل بَرَقَة ما أحد في فلسطين وقف للأرض وفعل كما فعلتم .. أنا أعلم أنكم تعبتم كثيراً خلال سنوات التقاضي .. وهذا الحل معقول جداً لكن بشرط أن يأتي كل ورثة «أبو خضرة» ليوقعوا على هذا الاتفاق». وبالفعل عادوا إلى القرية وأبلغوا «أبو خضرة» بما توصلوا له، وفي اليوم التالي توجهوا إلى المحامي، وهناك تفاجأ أهل القرية بوجود أهالي من القرى المجاورة من البطاني والقسطينة ويسور، التي كانت تعاني من نفس المشكلة، فوجدوهم واقفين أمام مكتب المحامي في يافا، بانتظار نتيجة الخطوات التي وصلوا لها؛ ذلك أن أي نتيجة يصل لها أهل بَرَقَة يمكن أن تتسحب على باقي القرى، وكان انتظار أهالي القرى الأخرى لمعرفة هل سينجح أهل بَرَقَة أم لا؟.

وبالفعل تمّ عقد الاتفاق بين أهالي القرية وورثة «أبو خضرة»، على تقسيم الأرض موضوع النزاع (المنهوبة) بالنصف، انتظاراً لوصول لجنة «الطابو» لكي ترسم الأرض. فاختار أهل البلد مجموعة من الأراضي هي: أرض الروب، وأرض أبو واوي، والوسطة، والسبعة، وهي ما كانت تسمى بالوجه القبلي، وهي من أفضل الأراضي الزراعية، وتقع في الجنوب الغربي من القرية، وتحدها قرى: أسدود، والبطاني الغربي، والبطاني الشرقي. بالإضافة لقطعة أخرى وهي أرض أبو خشبية وتسمى «سُكْرير أو صُقرير» وهي تقع شمال القرية، وتحدها قرى: بينا، وبشيت، وأبو سوريح، وهي معزولة نوعاً ما عن أراضي البلد، هذا علاوة على عدد من الحواكير الصغيرة داخل القرية وعلى أطرافها. وتم توزيع الأراضي على العائلات التي التزمت مع أهل القرية ضد «أبو خضرة»، كما كانوا قد اتفقوا عليه في بداية عصيانهم، بحيث أن كل عائلة حصلت على مساحة أرض تعادل عدد الأنفار⁽¹⁾.

تم تقسيم الأرض كما هو متفق، ولتسهيل إجراءات ترسيم الأرض وتسجيلها في الطابو، تم منح كاتب في دائرة الطابو يُدعى «حلمي المباشر» قطعة أرض بمساحة 100 دونم، تقع في أرض الروب في وسط أراضي أهل القرية، لكي يُسهل لهم إجراءات تسجيل الأرض. ويُذكر أن هذا الرجل عرض تلك القطعة لاحقاً للبيع، فيبدو أنه كان مستشعراً الأخطار الداهمة على فلسطين في أعقاب قرار التقسيم 1947م، فتشارك بعض الفلاحين من غير الملاك وتقاسموها فيما بينهم⁽²⁾.

(1) الحاج عبد الرحمن أبو شاويش، مصدر سابق؛ الحاج حسن الطهرابي، مرجع سابق.

(2) الحاج خليل أبو شاويش، مرجع سابق.

وهكذا عادت الأرض، أو جزء منها على الأقل، لأهلها الحقيقيين، وانتزعوها من بين أنياب الإقطاع الزراعي، وحافظوا عليها من التسرب والبيع، وتم تسجيلها في سجلات الحكومة باسمهم، وهي قطع الأراضي التي عرضناها سابقاً.

ثالثاً: تسرب أراضي القرية لليهود في عهد الانتداب البريطاني

بعد انتهاء عملية تقاسم الأرض وتسجيلها لدى الطابو، كان «أبو خضرة» قد حصل على مساحات هائلة من أراضي القرية؛ سواءً تلك التي حصل عليها عبر عملية التفاوض والاتفاق مع أهل القرية، أو تلك التي كان قد اشتراها من الفلاحين، أو اضطروا للتنازل عنها بعد رهنها؛ نتيجة لفقرهم وتضييق الخناق عليهم. ومن أهم تلك الأراضي: أرض تسمى «السلاقة» تحد قرى: البطاني الشرقي والغربي، وياسور، وبشيت، وقطرة، وهي التي أصبحت لاحقاً تعرف بأراض كيبانية (= مستعمرة) «جان بينا»، التي أنشئت في عام 1931م. وكذلك أرض وادي الخب، والسدرية. وقد باع أبناء «أبو خضرة» أجزاء كبيرة من تلك الأراضي للمستوطنين، وبقي جزء لهم.

وعند السؤال: مَنْ مِنْ أبناء «أبو خضرة» باع أرضه لليهود؟، جاءت إجابات كل من استمع إليهم الباحث من شهود على تلك المرحلة بالقول: «من باعوا لليهود هم: هاشم، والحاج أحمد، وخليل أبو خضرة». ويُروى أن «هاشم أبو خضرة» وحده باع قطعة أرض كاملة، تبلغ حوالي ألف دونم قطعة واحدة. وكل المستعمرة (جان بينا) هي بالأصل أرض لـ«أبو خضرة»، وهي من الأراضي التي نهبها من أهل القرية. هذا فضلاً عما تبقى لهم من أراضي لم يتم بيعها مثل: أرض وادي العسل (حوالي 1500 دونم)، وعدد من البيارات بقيت كما هي لأبناء «أبو خضرة»، ومساحة كل بيارة أكثر من 100 دونم. وكانت بياراتهم مجاورة تماماً للكيبانية، وهي عبارة عن مستعمرتين (جان بينا وبيتسارون). وكانت بيارات «أبو خضرة» تفصل بين بيارات اليهود، وأرض أهل القرية. ويستطرد الحاج علي بالقول: «واحد من أبناء أبو خضرة يُدعى «الحاج أحمد أبو خضرة»، وكان متزوج من ابنة عمه «مكرم أبو خضرة»^(*)، ثم طلقها وتزوج امرأة يهودية، وله قطعة أرض تسمى «تل الريح» مساحتها حوالي ألف دونم، تم بيعها لليهود في أواخر الثلاثينيات أو أوائل الأربعينيات، وهي تحد قرية ياسور. وكذلك في أرض السلاقة باع 100 دونم في سنة 1946. ويُذكر أن واحدة من بنات أبو خضرة قد باعت 100 دونم، في عام 1947م، على أرض الزياتة على حدود بيارة أحمد أبو شاويش، وتم زراعتها بالشعير تحت حراسة «الهجاناه»⁽¹⁾.

(*) مكرم أبو خضرة: هي مالكة أراضي، وكانت قد تبرعت بقطعة من أرضها في مدينة غزة لكي يبني عليها مستشفى، ذلك المبنى الذي استخدمت لعشرات السنين كمجمع للدوائر الحكومية في عهد الإدارة المصرية، وبعدها في زمن الاحتلال الإسرائيلي، وبعدها في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية. وهي التي تعرف بـ«عمارة أبو خضرة».

(1) الحاج علي أبو شاويش، مرجع سابق. ويؤكد هذه الرواية كلاً من: الحاج مطلق الدهودي، والحاج عبد الرحمن أبو شاويش، وكل من قابلهم الباحث ممن عايشوا تلك المرحلة.

وحول هذه القضية تحديداً توجه الباحث للحاج محمد حسن صبح للاستفسار عن بيع تلك القطعة لليهود، فأفاد: بأن «أبو خضرة» الأب كان متزوجاً من السيدة صبحة صبح، ولكنها لم تتجب منه، وخلال تلك السنوات كان جدي وإخوته يعملون مع «أبو خضرة»، وقاموا بإصلاح أرض «تل الريح» التي كانت أرض رملية (بَرَصَة) غير صالحة للزراعة، فعَمَرُوها حتى أصبحت كرمًا يافعاً، مزروعاً بالعنب والتين وشتى أنواع الفواكه. وبعد سنوات من وفاة «أبو خضرة» الأب حصل الخلاف مع أحد أبنائه (الحاج أحمد أبو خضرة)، ورغم وجود أوراق تثبت اتفاق الطرفين (أبناء عائلة صبح مع الحاج أحمد أبو خضرة)، على تقاسم الأرض فيما بينهم، نظير خدمتهم فيها، فإن أبناء صبح تفاجأوا بمجموعة من اليهود الذين قاموا بطردهم من الأرض بالقوة⁽¹⁾. وللتدليل على صدق الرواية، قدم لنا الحاج محمد مشكوراً مجموعة ضخمة من الوثائق الرسمية (كنز معلومات)، تتضمن المخاطبات وقرارات المحاكم واللجان المختصة بالأراضي (مرفق عينة بسيطة منها في ملاحق هذه الدراسة). وبعد تمحيص هذه الوثائق، وجدنا واحدة من أهم وأخطر تلك الوثائق، وهي الصادرة عن دائرة تسجيل الأراضي، التي جاءت لإشعار أبناء صبح بالرد: «أن هذه الأرض قد جرى انتقالها لشركة «كرن كيميت ليسرائيل لميتد»^(*) بتاريخ 1939/12/27م»⁽²⁾. فقام آل صبح بمخاطبة قائمقام قضاء غزة (السيد/ عارف العارف في حينها)، وحاكم لواء غزة، وحتى وصلت استغاثاتهم إلى المندوب السامي البريطاني، لاسترداد حقهم في الأرض، وفقاً لقانون المزارعة لسنة 1933م وسنة 1934م. ورغم أن قرار القائمقام كان في البداية لصالح أبناء صبح، فإن محكمة استئناف يافا، قد ردت قرار القائمقام، ومنحت تلك الأرض لأبو خضرة. واستمر بعدها التقاضي في المحاكم، بين أبناء عائلة صبح والإقطاعي «أحمد أبو خضرة» لعدة سنوات، ما بين القائمقامية، ومحكمة المجدل، ومحكمة الاستئناف بيافا، لكن دون جدوى (راجع ملاحق الدراسة).

ويدعم تلك الروايات، ما قاله الحاج علي أبو شاويش نقلاً عن السيد/ عبد الرؤوف البيطار^(**)، رئيس بلدية مدينة يافا الأسبق والسياسي المعروف، وكان قد اشترى قطع أرض في القرية من أبناء «أبو خضرة»، وهي

(1) الحاج محمد حسن صبح، مرجع سابق.

(*) **كرن كيميت**: هو الصندوق القومي اليهودي (קרן קיימת לישראל) KAREN KAYMETH LEISREAL (INC) Jewish National Fund (JNF)، وهي منظمة صهيونية تأسست في عام 1901 كوسيلة لجمع الأموال من اليهود؛ لشراء الأراضي في فلسطين العثمانية، وإقامة المستعمرات اليهودية، ولاحقاً في فلسطين تحت الانتداب البريطاني، ولاحقاً إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة لإقامة مستوطنات يهودية. في 2007 كان الصندوق يملك حوالي 13% من مجمل الأراضي في إسرائيل. للمزيد من التفاصيل يُنظر: Jewish National Fund, «Our History». Available At: <http://www.jnf.org/about-jnf/history/>

(2) يُنظر: الملحق رقم (3).

(**) **عبد الرؤوف البيطار**: سياسي معروف ورئيس بلدي مدينة يافا (1938-1941)، واحد من مؤسسي الحزب الحر الفلسطيني، الذي تأسس في يوليو 1927، وكان مقره في يافا. ويُذكر أن تأسيس هذا الحزب جاء نتيجة لطبيعة الخلافات، التي كانت قائمة بين أطراف الأحزاب السياسية في فلسطين في ذلك الحين. والبيطار كان معارضاً لسياسة الحاج أمين الحسيني. للمزيد من التفاصيل حول الحزب وأهدافه يمكن الرجوع لـ: «الحزب الحر الفلسطيني»، موقع: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية

تجاور أرض أبو شاويش، وقد شجرها وأصبحت بيارة عامرة. وفي يوم كان البيطار ضيفاً على الغذاء عند والد الحاج علي (أحمد أبو شاويش)، ويروي لنا ما قاله البيطار يومها، فقد كان جالساً في هذا اللقاء وسمع شخصياً ما قاله البيطار بالحرف: «هل تعلمون ما هو معنى كلمة معارضين ومجلسيّه؟.. دعوني أقول لكم ما هو سبب هذه التسمية.. المستعمرة التي بُنيت على أرض قرينكم [جان بينا] هي أرض هاشم أبو خضرة، وقد جاءني هاشم وأبلغني بأنه يرغب في بيع أرضه في بَرْقَة، لأنه مكسور للبنك، وأن اليهود دفعوا في الدونم 5 ليرات [جنبيات فلسطينية]، وأنا مستعد لبيعكم الدونم بـ 4 ليرات، كي لا تضعوني في القائمة السوداء». ويكمل البيطار روايته بالقول: «ثم طلبت من هاشم أبو خضرة مهلة، لكي أستشير سماحة المفتي [الحاج أمين الحسيني] في هذا الأمر»، وأضاف والكلام على عهدة الراوي: «اتصلت بأعضاء الصندوق [صندوق الأمة] ورتبنا موعد مع المفتي في القدس، وعرضنا عليه الأمر.. فكان رد المفتي بأن اشترتوا.. فرد البيطار ومن منا يستطيع أن يشتري كل هذه الأراضي». فرد المفتي: «وما هو المطلوب»، فقال البيطار: «دعنا نشترى من صندوق الأمة، فنحن نجمع الضرائب والتبرعات..»، فكان رد المفتي: «إذن أنتم جنتم لتحاسبوني»، وهذا على عهدة البيطار، وحسب روايته قام المفتي بطرده هو والنشاشيبي، واسترسل البيطار قائلاً: «في اليوم التالي تفاجأت بثلاثة أشخاص ملثمين، يحملون مسدسات ويهاجمون بيتي، وأبلغوني بأن لا أتدخل في السياسة وإلا.. وفي هذه الحالة اضطررت لتسليم نفسي للحاكم العسكري الانجليزي في يافا، وشكوت له ما حصل معي، وطلبت منهم الحماية، فوفر لي حماية من الشرطة الانجليزية، ترافقني ذهاباً وإياباً في طريقي للبلدية، ومن هنا جاء الخلاف بيننا وبين المفتي⁽¹⁾. وبصرف النظر عن السياق الذي روى فيه البيطار هذه القصة، سواءً لتبرير علاقته بالانجليز ومعارضته للمفتي أو لغيرها من الأسباب، فإن المهم في هذه الرواية، هو تأكيد لقضية بيع «هاشم أبو خضرة» لمساحات هائلة من أراضي قرية بَرْقَة لليهود، الذين أقاموا عليها تلك المستعمرات.

وأما عن إنشاء المستعمرات على أراضي القرية، فيروي الشهود: «بدأنا نلاحظ بعض الأكشاش والتخاشيب بين الواحدة والأخرى حوالي (100 – 200) متر داخل الأرض، التي كانت بالأصل أراضي غير زراعية (كانت متروكة). ثم أصبحت بعد فترة مستعمرات واسعة، ومزرعة بالحمضيات، ولم يستطع الرواة تحديد في أي سنة بالضبط أنشأت تلك المستعمرة⁽²⁾. وهو ما يبدو مفهوماً ومبرراً، لأن عملية شراء الأرض وانتقال ملكيتها، وتجهيزها لتصبح صالحة للزراعة والسكن قد مرت بمراحل، بما يعنى صعوبة تحديد تاريخ واضح لنشأتها.

(وفا)، د. ت، على الرابط

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3522>

(1) الحاج علي أبو شاويش، مرجع سابق.

(2) الحاج أحمد الطهراوي، مرجع سابق.

وواقع الحال، أن مستعمرتين كبيرتين قد أُقيمتا على أراضي القرية، وهما: مستعمرة «جان بينا» ومساحتها (4,568 دونم)، وعدد سكانها 476 نسمة. وقد اختلفت الكتب والمراجع حول سنة التأسيس؛ ففي حين أرخ عارف العارف لتأسيسها في عام 1933م، ذكرت الموسوعة الفلسطينية أن بداية التأسيس كان في عام 1931م. وأما المستعمرة الثانية فهي «بتسارون»، وقد تأسست سنة 1933م، ومساحتها (1,130 دونم)، وعدد سكانها 211⁽¹⁾.

الخلاصة: ثمة ملاحظتان على المعلومات الواردة في الكتب والمراجع المختلفة، حول المستعمرتين المقامتين على قرية بَرْقَة، وكذلك مساحة أراضي القرية، يمكن تلخيصها في التالي:

الملاحظة الأولى: حول موقع المستعمرتين:

- (1) استعرض المؤرخ عارف العارف أسماء المستعمرات اليهودية المقامة في قضاء غزة، في موسوعته (النكبة)، وجاء على ذكر مستعمرة «جان بينا»، ولكنه لم يُسمِ القرية التي أُقيمت عليها تلك المستعمرة (كما فعل في كل المستعمرات الأخرى)، ولم يفسر في كتابه تلك الملاحظة. وهنا لنا أن نتساءل: لماذا لم يرد اسم القرية التي أُقيمت على أرضها مستعمرة «جان بينا»؟ فبال تأكيد أنها لا تقع في الفراغ! وحول المستعمرة الثانية «بتسارون»، فقد ذكر في نفس الصفحة أنها مُقامة على أرض قرية السوافير⁽²⁾، وهذا خطأ، ذلك أن تلك المستعمرتين متلاصقتين (وهذا ما يوضحه مصطفى الدباغ في موسوعته). وأما قرية السوافير فهي تقع إلى جنوب قرية بَرْقَة، ولم يحدد على أي سوافير بالضبط (فهناك ثلاث قرى سوافير: السوافير الشمالية، والسوافير الغربية، والسوافير الشرقية وكلها متلاصقة)، ولو افترضنا أنه يقصد السوافير الأقرب لقرية بَرْقَة (السوافير الشمالية) فهي تفصل بينها وبين بَرْقَة قريتين هما: البطاني الغربي، وبيت دراس، ثم السوافير الشمالية. فكيف تكون تلك المستعمرة إذن مُقامة على أرض قرية السوافير؟!
- (2) وأما مصطفى الصباغ فإنه من جانبه يُصحح بعض الأخطاء، ولكنه يقع في أخطاء أخرى؛ فيذكر في موسوعته (بلادنا فلسطين - الجزء الثاني)، عن موقع بَرْقَة قائلاً: «وتجاورها من الشمال مستعمرتا غن يفييه وبيتسارون»⁽³⁾. وهو بذلك يؤكد أن المستعمرتين متلاصقتين، لكنه لم يذكر أن تلك المستعمرات مُقامة على أراضي قرية بَرْقَة هذا من جهة، ومن جهة ثانية لم يوضح ما المقصود بكلمة «تجاورها»! ففي حين يقول: «وتحيط بأراضي القرية أراضي ياسور والبطاني الغربي وأسدود»، يقول بالمقابل: «وتجاورها من الشمال مستعمرتا..» وهنا يتمثل الخلل؛ فبينما استخدم مصطلح «تحيط» مع القرى الفلسطينية، استخدم بالمقابل مصطلح «تجاورها»، وكان الأصل أن يعكس المصطلحين؛ ذلك أن مفهوم «المُجاورة»

(1) عارف العارف، نكبة فلسطين والفردوس المفقود. الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 395.

(2) المرجع سابق، ص 395.

(3) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين. الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 199.

يُعطي انطباع خداع للقارئ، بأن وجود هاتين المستعمرتين هو أمرٌ عادي ومستساغ، وثمة حالة من الجوار الطبيعي والوثام بين المستعمرتين والقرى المجاورة، وكأن مجاورتهما لقرية بَرْقَة تعطي نفس الدلالة لمجاورة قرية أسدود أو البطاني لقرية بَرْقَة!.

وأكثر من ذلك، والغريب في الأمر أن الدباغ في مرجعه المذكور (في صفحة 190)، يُرفق خارطة تشمل البلدان الشمالية لقضاء غزة، موضحاً فيها حدود كل قرية، ويضع فيها «جان بينا» إلى الشمال من قرية بَرْقَة، وت عزلها عن قريتي: بشيت، وبيننا (أنظر الملحق رقم (1)). وكان تلك المستعمرة هي واحدة من القرى العربية الفلسطينية التابعة لقضاء غزة!. والحالة هذه، فإن السؤال المثار: لأي قرية إذن كانت تتبع تلك الأراضي قبل إنشاء المستعمرة عليها (عام 1931)؟

3) وبمراجعة الموسوعة الفلسطينية نجد أنها تصحح هذا الخطأ وتحسم الأمر، وتؤكد أن المستعمرة تقع على أراضي قرية بَرْقَة، وهذا يؤكد ما يسعى الباحث لتأكيدِه. لكنها (أي الموسوعة) بالمقابل تقع في خطأ من نوع آخر، وهو سنة إنشاء المستعمرة، فتذكر: « في عام 1948 شرد الصهاينة سكان بَرْقَة، ودمروا القرية، وأقاموا مستعمرة جان يفنه على أراضيها »⁽¹⁾، بما يوحي للقارئ بأن تلك المستعمرة قد أنشئت بعد عام 1948م، وهذا أيضاً مُخالف للحقائق.

4) وأما الدكتور سلمان أبو ستة في موسوعته (أطلس فلسطين)، فيؤكد هذا القول. ففي الصفحة (429) من الأطلس، نجد أن مستعمرة «بتسارون» تقع ضمن حدود قرية بَرْقَة⁽²⁾، وهي مقامة على قطعة أرض تُعرف لدى أهل القرية بـ «شعفة الحجر»، وتمتد حتى نهاية وادي الخب، على حدود قرية بشيت. وبالعودة كذلك للخارطة المُحددة في صفحة (110) من كتاب أبو ستة (طريق العودة: دليل المدن والقرى المهجرة)⁽³⁾، يتبين لنا بوضوح موقع هذه المستعمرة ضمن أراضي قرية بَرْقَة، وحدودها مع القرى المجاورة.

5) وبالعودة لصور الأقمار الصناعية عبر جوجل آর্থ (Google Earth)، لتحديد موقع المستعمرتين على الخارطة، وجدنا المستعمرتين متلاصقتين تماماً، ولا تزيد المسافة بين مركزي المستعمرتين في أحسن تقدير عن (2-3 كم)⁽⁴⁾.

6) هذا الجدل هو ما دفع الباحث وحفزه للبحث والتنبيه في المراجع الأجنبية. فوجد أن مستعمرة « جان بينا أو غان يفنه גַּן יַבְנֵה גַּן יַבְנֵה » قد تأسست عام 1931م، من قبل عدد من العائلات اليهودية التي

(1) الموسوعة الفلسطينية. مرجع سابق، ص 376.

(2) سلمان أبو ستة، أطلس فلسطين. مرجع سابق، ص 429.

(3) سلمان أبو ستة، طريق العودة: دليل المدن والقرى المهجرة. مرجع سابق، ص 110.

(4) يُنظر المواقع على الروابط التالي:

هاجرت من روسيا وبولندا إلى الولايات المتحدة، وقد كان مصدر إلهام لاسمها «جان يفنه» بسبب قربها من قرية بينا التاريخي⁽¹⁾. وفي عام 1930 بدأت المفاوضات للاستحواذ على الأرض من كفر «برقه»، الواقعة بالقرب من قرية بينا، وهي تتمتع بظروف مناخية مناسبة لتطوير مزارع الحمضيات. فاشترى اليهود قطعة أرض بمساحة 4,600 دونم، بسعر 4 جنيهات إسترليني للدونم الواحد (كان متوسط سعر الدونم الواحد في منطقة رعنا عام 1929 قد وصل إلى 6.67 جنيه). وقد تم إتمام إجراءات نقل ملكية الأرض في عام 1931، وبلغت التكلفة الإجمالية - بما فيها المصاريف والضرائب، والسمسة - 19,569 جنيه إسترليني. عانت هذه المستعمرة في البداية من كونها معزولة، ومُحاطة بست قرى عربية، ولاستمرار تطور هذه المستعمرة كان لا بد من شق الطريق، للتواصل مع التجمعات اليهودية الأخرى، وخلال الفترة 1936-1938 بدأت المفاوضات مع حكومة الانتداب ثم مهدت الطريق لجان بينا. وفي عام 1948 بلغ التعداد السكاني للمستعمرة 302 نسمة⁽²⁾. وأما المستعمرة الثانية فهي «بيتسارون ביטסרון Bitsaron» وتعني الحصن، فقد أنشئت عام 1935م على أراضي الصندوق القومي اليهودي، بمساعدة «كيرين هايسود»، وتفيد مصادر عبرية أخرى بأنها تأسست عام 1939م. وأخذت «بيتسارون» اسمها من كتاب زكريا 9:12 «العودة إلى المعقل الخاص بك، فإنك السجناء من الأمل». وخلال الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، كانت «بيتسارون» على الخطوط الأمامية في المعارك ضد الجيش المصري، وتم قصف من قبل سلاح الجو المصري⁽³⁾.

وقد تعمد الباحث الإطالة في تنفيذ هذا الموضوع، لكي يُثَبِّت حقيقتين: فأما الأولى هي تلك المتعلقة بالمواقع الجغرافي للمستعمرتين، وأن تبعية الأرض المُقامة عليها المستعمرتين تعود بالأصل لقرية بَرْقَة، وأما الحقيقة الثانية فهي تأكيد رواية تسرب أراضي القرية وبيعها للمستوطنين اليهود، من قبل سماسة الأراضي من رجال الإقطاع الزراعي؛ فقد شهد شاهد من أهلها. وهنا تلاحظ أن سعر دونم الأرض الوارد في الرواية الشفوية، تطابق مع السعر الذي اشترت به المؤسسات اليهودية (4 جنيهات إسترليني للدونم)، وهذا ما يعزز مصداقية الرواية الشفوية الفلسطينية.

والمؤكد أن هاتين المستعمرتين أنشئتتا على أنقاض أرض تابعة لقرية ما، ولما كانت أراضي المستعمرة تقع في الجزء الشمال الشرقي من قرية بَرْقَة، وتحيط بها أراضي القرية من ثلاث جهات، فإن الأمر الطبيعي والمنطقي، في مثل هذه حالة، أن تكون المستعمرة مُقامة على أراضي قرية بَرْقَة، وهو ما تذكره بعض الكتب

(1) «Gan Yavne», Wikipedia (The Free Encyclopedia), Available at:

https://en.wikipedia.org/wiki/Gan_Yavne

Joseph B. Glass, **From New Zion to old Zion: American Jewish Immigration and Settlement in Palestine (1917-1939)**. Wayne State University Press Detroit, 2002, PP. 176-178.

(3) «Bitzaron», Wikipedia (The Free Encyclopedia), Available at:

<https://en.wikipedia.org/wiki/Bitzaron>

والمراجع⁽¹⁾. هذا فضلاً عن كل الشهادات التاريخية لأهالي بَرْقَة، والتي تؤكد أن أراضي المستعمرتين كانتا تتبعان للقرية، قبل أن يبيعهما أبناء «أبو خضرة» لليهود، كما أوضحنا سابقاً. وهذا ما يؤكد محمود حسين في كتابه بالقول: «ونذكر أن أراضي مستوطنتي غان بينه وبيتسارون من أراضي أبو خضرة»⁽²⁾. وأخيراً، فإن الوثائق التي ألقناها في نهاية هذه الدراسة، تحسم هذه المسألة بشكلٍ قاطع لا لبس فيه.

الملاحظة الثانية: حول مساحة أرض قرية بَرْقَة:

بناءً على ما تقدم من أخطاء حول موقع المستعمرتين المذكورتين آنفاً، فقد نتج بالتالي خطأ آخر، وهو احتساب مساحة الأراضي التابعة لقرية بَرْقَة. فقد نكرت الكتب والمراجع أن مساحة قرية بَرْقَة هي 5,206 دونم، وهو أمر غير منطقي؛ ذلك أن الخرائط تدل، من حيث المبدأ، على أن مساحة أراضي القرية تبدو أكبر بكثير من تلك المساحة المذكورة، بالنسبة والتناسب مقارنةً مع غيرها من القرى المجاورة. وبالتالي أصبحنا أمام تحدٍ آخر، وهو احتساب المساحة الحقيقية لقرية بَرْقَة والأراضي التابعة لها. وكان لزاماً علينا الاستعانة بمختصين في هندسة المساحة، والجغرافيين المتخصصين بمسح الأراضي، من أجل التصدي لهذه المهمة.

وبدأ العمل استناداً للخرائط المعتمدة في أطلس فلسطين، وبالاعتماد على برنامج حاسوب مختص بحساب المساحات الهندسية «الأوتوكاد (Auto cad)». وللتأكد من أسلوب التطبيق (Procedure) واختباره، تم تغذية الحاسوب بعينة من مساحات القرى المجاورة لقرية بَرْقَة والمقاربة لها في المساحة، وطلب من البرنامج أن يحسب المساحة الإجمالية لكل قرية من القرى المُدخلة، فكانت النتائج مقاربة تماماً للمساحات المذكورة في معظم المراجع والكتب، وبنسبة خطأ لا تتجاوز (1%)، بما يعني إمكانية الاعتماد على هذا المنهج. ثم بدأت مهمة تطبيق هذا المنهج/الأسلوب على قرية بَرْقَة، فتم تصوير خارطة قرية بَرْقَة في الصفحتين (429-430)، وملحق قطعة أرض مارس السدرة (المعروفة بأرض أبو خشبية)، التابعة للقرية والموجودة في الصفحتين (414-415)، بمقياس رسم 1: 25,000 من أطلس فلسطين، عبر جهاز الماسح الضوئي (Scanner)، فكانت مساحتها الإجمالية تقارب **14,500 دونم**، تشمل كامل القرية، والأراضي الزراعية التابعة لها (أبو خشبية)، وكذلك مستوطنتي: «جان بينا»، و«بتسارون». وهذا تصحيح لما ورد في معظم الكتب والمراجع التي ذكرت أن مساحة قرية بَرْقَة هي 5,206 دونم. وعلى الأرجح فإن الخلل الذي تردد في الكتب حول مساحة القرية، ناتج أساساً من عدم احتساب مساحة المستعمرتين المذكورتين كجزء من أراضي قرية بَرْقَة.

وللتأكد من ذلك، قمنا بجمع مساحة أراضي قرية بَرْقَة المذكورة في تلك المراجع، مضافاً إليها مساحة الأراضي المُلحقة بقرية بَرْقَة، وكذلك الأراضي المقام عليها المستعمرتين، فتحصلنا على النتيجة:

(1) ينظر في هذا الموضوع، الموسوعة الفلسطينية. مرجع سابق، 376؛ وجميل عبد الرحيم السحار، ص 26.

(2) محمود حسين علي حسين، أسماء أراضي فلسطين. مرجع سابق، ص 40.

المساحة الإجمالية لبَرْقَة = المساحة الموجودة في الكتب + مساحة أرض أبو خشبية + مساحة المستعمرتين

= 5,206 + 2000 (حسب خرائط أطلس فلسطين) + 4,568 (جان بينا) + 1,130 (بتسارون)

إذن المساحة الإجمالية لبَرْقَة = 12,904 دونم

وفي هذا الصدد يذكر الحاج مطلق الدهودي، نقلاً عن والده وأجداده: أن مساحة الأراضي التي كان يملكها أهل بَرْقَة، كانت حوالي 25 ألف دونم، قبل أن ينهب «أبو خضرة» أغلبها. ومن جهته يؤكد الحاج الطهراوي - نقلاً عن أسلافه- أن أهل البلد كانوا يملكون حوالي 14 ألف دونم، قبل ظهور أبو خضرة في المشهد⁽¹⁾. وعلى الأرجح أن الرقم الأخير هو أقرب للدقة، وفقاً للمعطيات الجغرافية الماثلة. وبصرف النظر عن مدى الدقة في احتساب المساحة، فإن الأمر المؤكد، أن مساحة قرية بَرْقَة أكبر بكثير من الرقم المذكور في كل المراجع (5,206 دونم)، وهذا أمر ينبغي تصحيحه وتعديله.

والملاحظ المهمة هنا أيضاً: أن هذا الخلل لا يقتصر على قرية بَرْقَة وحدها، وإنما يشمل عدد آخر من القرى، منها: قرى القسطينة، والسوافير، وبيت عفا، وعراق سويدان المقام على جزء من أراضيها مستعمرات: «بيار تعبيا» و«كفار واربورغ» و«نقبا».

وبالعودة للمصادر العبرية نجد أن «بيار تعبيا» (בְּיָר טוֹבִיָּה Be'er Toviya) أسسها مجموعة من اليهود القادمين الجدد، في عام 1887، على شكل «موشاف» سُمي قسطينة، على القرية العربية المجاورة التي تحمل الاسم نفسه. وكان يدعمها البارون «إدموند دي روتشيلد»، إلا أنها لم تتجح بسبب ندرة المياه، وتُعدّها عن المراكز اليهودية الأخرى، وبسبب عداوة السكان في القرى العربية المجاورة لها. وقد دُمّرت المستعمرة عملياً في عام 1929م، بعد مهاجمتها من قبل أهالي القرى الفلسطينية المجاورة لها⁽²⁾. ويُذكر أن أحمد أبو شاويش «الباشا» من قرية بَرْقَة، كان واحداً ممن اتهموا بالهجوم على تلك المستعمرة، وقد نفذت حكومة الانتداب البريطاني بحقه عقوبة النفي والإبعاد عن قريته لمدة 6 أشهر، أمضاها في مدينة غزة. ثم انتقلت ملكية الأرض المقامة عليها المستعمرة إلى الصندوق القومي اليهودي، وتأسست المستعمرة من جديد في عام 1930، بعد أن تم اكتشاف المياه الجوفية فيها. وتم تغيير أسمها لتتكيف مع الاسم العربي (بئر تعبيا)⁽³⁾. وفي عام 1939 أنشئ على جزء من أراضيها مستعمرة ثانية هي «كفار واربورغ» (כְּפָר וַרְבוּרְגַּ Kfar Warburg). وهذا ما يفسر تقارب المستعمرتين وتلاصقهما. وقد تأسست الأخيرة من قبل أعضاء منظمة «مناحيم»، وسُميت بهذا

(1) الحاج مطلق الدهودي، مرجع سابق؛ والحاج حسن الطهراوي، مرجع سابق.

(2) The Jewish Agency For Israel, «The Establishment of the Jewish Agency and Expansion of the Yishuv». Available At: <http://www.jewishagency.org/israel/content/23391>

(3) «Be'er Toiyyah», Encyclopedia Judaica, Jewish Virtual Library. Available At: http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/judaica/ejud_0002_0003_0_02288.html

الاسم نسبة لـ « فيليكس واربروغ »، أحد زعماء الجالية اليهودية في الولايات المتحدة، وأحد مؤسسي لجنة التوزيع المشتركة اليهودية الأمريكية⁽¹⁾. وخلال حرب عام 1948، تم استخدام المستعمرة من قبل قوات «الهاجانا» كقاعدة، لتقاتل من خلالها مصر في النقب⁽²⁾.

وأما مستعمرة « نغبا » (נֶגְבָּה Negba)، ومعناها «الجنوب» حسب ما ورد في الكتاب المقدس العبري. ويستند اسم هذه المستعمرة على ما جاء في سفر التكوين (13:14)، حيث « قَالَ الرَّبُّ لِأَبْرَامَ: اذْفَعْ عَيْنَيْكَ وَأَنْظُرْ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ شِمَالاً وَجَنُوباً وَشَرْقاً وَغَرْباً، لِأَنَّ جَمِيعَ الْأَرْضِ الَّتِي أَنْتَ تَرَى لَكَ أُعْطِيهَا وَلِنَسْلِكَ إِلَى الْأَبَدِ »⁽³⁾. وقد تأسست المستعمرة في عام 1939، كجزء من مغامرة/ أو مشروع إنشاء برج أو حصن بجدار شائك. وكان مستوطنوها الأوائل أعضاء « هشومير هتسعير » من بولندا. وكانت أقصى مستوطنة يهودية في جنوب فلسطين الانتدابية⁽⁴⁾. وهي أول مستوطنة يهودية حديثة دائمة في صحراء النقب، وتتمتع بموقع استراتيجي يطل على طريق المجدل - بيت جبرين، والطريق من قرية كوكبا إلى قرية جولس. لذلك فقد كان لها دور مهم في حرب عام 1948، ضد قوات الجيش المصري⁽⁵⁾.

والأمر الغريب، بل والمستهجن، أن خارطة بلاد غزة الشمالية (التي وردت في كتاب الدباغ صفحة 190) قد احتوت على تلك المستعمرات (جان يبنا، بيار تعبيا، وكفار واربروغ) ضمن خارطة القرى الموجودة في قضاء غزة (أنظر الملحق رقم (1)). وكذلك الأمر في خارطة بلدان غزة الوسطى (نفس المرجع في صفحة 218)، وضعت مستعمرة «نغبا» المقامة على أرض قرية «بيت عفا»، والملاحظ أن الخارطة وضعت كلاهما (بيت عفا ونغبا) ضمن حدود قرية واحدة (أنظر الملحق رقم (2)). وكأن تلك المستعمرات قد أصبحت جزءاً من بلدان قضاء غزة!. والمؤلم في الأمر أن تلك الخرائط تم تداولها عشرات المرات في عدة كتب ومراجع، ناهيك عن مئات الصفحات على المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي بين الشباب الفلسطينيين، وللأسف لم يلتفت أحدٌ لهذا الأمر.

(1) Yuval El'azari (ed.), **Mapa's concise gazetteer of Israel** (in Hebrew). Mapa Publishing, Tel-Aviv, 2005, P. 285. According to: Wikipedia.

« Be'er Tuvia », Wikipedia (The Free Encyclopedia). Available (2)

At:

https://en.wikipedia.org/wiki/Be'er_Tuvia

(3) سفر التكوين (13:13 - 14:13)

« Negba », Wikipedia. Available At: <https://en.wikipedia.org/wiki/Negba> (4)

(5) Wallach, Jehuda (ed.), «Security», *Carta's Atlas of Israel* (in Hebrew). First Years 1948 - (5) Carta Jerusalem, 1978. According to: Wikipedia. 1961.

وعند تفحص هذه القضية بشيء من الدقة والرؤية والتفصيل، اكتشفنا أن القاسم المشترك بين تلك المستعمرات الأربع، أنها أنشئت في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين (خلال الفترة 1930-1939)⁽¹⁾، وأما المستعمرات التي أنشئت في عقد الأربعينيات فلم ترد ضمن الخريطين، الأمر الذي يثير الفضول والتساؤل! وكأن تلك المستعمرات الأربعة، التي أنشئت خلال الثلاثينات، قد فُرضت على الجغرافيا والتاريخ الفلسطيني فرضاً. ويبدو أن هذه المستعمرات، بحكم الأقدمية، قد مُنحت صفة الإقامة «الشرعية» والوجود الطبيعي، وفقاً لمصطفى الدباغ. ولعل هذا ما يفسر قوله آنف الذكر: «وتجاورها من الشمال مستعمرتا غن يفنيه وبيتسارون».

طبيعة العلاقات الفلسطينية - اليهودية قبل النكبة:

ختاماً لهذا المحور، كان لا بد من التطرق لقضية العلاقة بين الفلسطينيين واليهود قبل النكبة، وهي قضية وإن بدت هامشية فإنها جزء من الرواية العامة، والواقع الذي كان قائماً في تلك المرحلة التاريخية، وبالتالي فإن الصمت أو القفز عنها يُعتبر تدليساً للتاريخ. ولما كانت المستعمرة وجهاً لوجه أمام القرية، فكان من الطبيعي أن يكون هنالك احتكاك ما بشكل أو بآخر. ويروي شهود تلك المرحلة: أن العلاقات بين الفلسطينيين واليهود في المستعمرات المجاورة لهم، كانت تسير على خطٍ متواتر: من الاستقرار والتأزم؛ وفقاً لمجريات الأوضاع السياسية العامة في فلسطين، وحسب الاحتكاكات بين الفلاحين في القرية من جهة وعمال وحراس المستعمرات من جهة أخرى. ويُذكر أن الطريق الواصل بين قرية بَرْقَة وبعض الأراضي التابعة لها مثل: أبو خشبية، وأرض السدرة، ووادي الخب، كانت تمر وسط المستعمرة، فكان طبيعي أن يمر أهل القرية منها في طريقهم ذهاباً وإياباً، ولم يكن يجرؤ أحد من اليهود للتعرض لهم أو حتى سؤالهم، هذا في البدايات عندما كان اليهود ضعفاء. وفي المقابل كان بعض الشباب العاطلين عن العمل يعملون لدى المستعمرة، في الزراعة، والنظارة، والبناء، وغيرها من الأعمال اليدوية الأخرى⁽²⁾.

وكان اليهود في فترات الهدوء يأتون للقرية، ليشتروا حاجاتهم من الخضار والدجاج والبيض. ويُذكر، أيضاً، أن مختار كبانية «جان بينا» اليهودي يُدعى «كوهن بن يمين»، كان يلبس لباساً عربياً كاملاً (قنباز، وحطة، وعقال)، وكان يتحدث العربية بطلاقة كحال معظم اليهود في وقتها، وكان يُجامل أهالي القرية، والقرى المجاورة، في الميآتم والأفراح، ولم يكن مُمكن تمييزه كيهودي. وبعد وفاة المختار «كوهن»، جاء مختار جديد يُدعى «بوزن» وكان وكيله شخص يُدعى «باختر». وتمتد ذاكرة أحد الرواة لاستنكار بعض أسماء من كانوا حراسات على المستعمرة، فيذكر بعضاً منهم وهم: الشاويش «شبيرة»، وآخر يُدعى «است»، وكان هنالك يهودي من أصل يمني يُدعى «إبراهيم أو إبراهيم»، كان يتضمن مزارع الخضار لدى بعض المزارعين من القرية، ويشتري

(1) يُنظر: عارف العارف، النكبة. الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 395.

(2) الحاج عبد الرحمن أبو شاويش، مصدر سابق؛ والحاج أحمد الطهراوي، مرجع سابق؛ والحاج مطلق الدهودي، مرجع سابق.

البيض والطيور من الفلاحين⁽¹⁾. وقد يكون تردد اليهود على الفلسطينيين والتودد لهم أحياناً، جزءاً من سياستهم للتغلغل بين السكان الأصليين، ليسهل سيطرتهم على الأرض.

المحور الثالث: الحياة النضالية لقرية بَرْقَة: النكبة وما قبلها

أولاً: دور أهل القرية في الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939):

نقلًا عن الحاج خليل أبو شاويش قوله بأنه خلال الفترة الأولى لثورة 1936م، « جاءت مجموعة من الثوار إلى القرية يبحثون عن شخص يدعى «عبد السلام المغربي»، وهو عامل فلسطيني من أهالي القرية كان يعمل في المستعمرة لدى اليهود، فجاءه الثوار وقت الضحى، حين يكون معظم رجال القرية - عادة - في الحقول خارج البلد، وطلبوا منه دفع 10 ليرات كتبرع للثورة. وبعد شهر أو شهرين من تلك الحادثة، عادوا مرة أخرى يطلبون 50 ليرة هذه المرة، فكان رده أنه لا يحتكم على هذا المبلغ، فأخذه معهم إلى خارج البلد، وقد كان هذا الرجل وحيداً (ليس له أخوة أو أقارب)، وعندما سألهم إلى أين؟ أجابوه على القيادة في قرية «المسمية». فجاءت نساء بيته يستتجن بوالدي [أحمد أحمد أبو شاويش]، وأخبروه بالقصة، فما كان منه إلا أن ركب الفرس ولحق بهم إلى حيث أشارت النسوة، وعندما أدركهم وجدهم ثلاثة شباب، فبادرهم بالسؤال عما جرى، فقالوا له بلغة امرأة: هذا ليس شأنك، فتوسل إليهم أن يتركوا الرجل، لكن دون جدوى. فما كان منه إلا أن ترجل عن الفرس وسبقهم بعدة خطوات، مقسماً ومهدداً بإطلاق النار عليهم إن لم يتركوا الرجل، وأطلق سيل من المسبات عليهم وعلى القائد الذي أرسلهم، وأنهم وقيادتهم لا تجرؤون على المبيت في البلد ليلة واحدة.. فما كان منهم إلا أن تركوه يأخذ الرجل ويعود به للقرية». وهذه الحادثة - وفقاً لذاكرة الحاج خليل - كانت في السنة التي قام فيها الثوار بتخليع (= قلع وتخريب) سكة الحديد؛ وهي السنة التي شارك فيها المجاهدين من القرى المجاورة لبرقة، في عمل جماعي مُنظم استهدف خلع قضبان سكة الحديد، وكان ذلك في نهاية بداية ثورة 1936؛ بهدف تعطيل طرق المواصلات التي كان يستعملها الإنجليز لملاحقة الثوار ومطاردتهم، وفيها تمكّن الثوار من إتمام مهمتهم في ليلة واحدة، ابتداءً من محطة المجدل مروراً بأسدود وحتى محطة بينا⁽²⁾.

يبدو أن هذه القصة البسيطة كانت هي المدخل لوضع قرية بَرْقَة على خارطة ثورة 1936م، فهذا الحدث كان له ما بعده، كما يروي لنا الحاج علي « يبدو أن تلك المجموعة من الثوار كانت قد أبلغت أحد قيادات الثورة، التي كانت موجودة في منطقة طولكرم.. كان اسمه عارف عبد الرازق^(*)». وبعد حوالي شهر من تلك

(1) الحاج علي أبو شاويش، مصدر سابق.

(2) للمزيد من التفاصيل عن هذه الحادثة يُنظر: أحمد حسن جودة، أسدود قلعة الجنوب. مرجع سابق، ص 179.

(*) عارف عبد الرازق عبد القادر: هو من زعماء الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939م) ومن قادتها الكبار، تولى قيادة الثورة في المنطقة الوسطى من فلسطين، كما أن منطقتة هي التي كانت تمتد، بالسلاح والمجاهدين، منطقة الساحل بقيادة حسن سلامة، ومنطقة القدس بقيادة عبد القادر الحسيني. وقد أهلتة شخصيته لتولي مهمة إصدار الأوامر المختلفة، باسم = الثورة

الحادثة، جاءت مجموعة من الثوار للقرية، وطلبت من أهلها أن يخرجوا لتكسير بيارة تعود ملكيتها لـ «عبد الرؤوف البيطار»، وذلك بأمر من قيادة الثورة، فعارض أحمد أحمد أبو شايوش الملقب بـ «الباشا» ذلك، وطلب منهم أن يبلغوا قيادتهم بذلك، لأن بيارة البيطار مجاورة لأرضه، وكان «البيطار» قد استأنهم عليها في غيابه، وأنه مسئول عنها، وهدد بأنه سيحميها بروحه في حال حاول أي أحد الاعتداء عليها. وبالفعل أبلغوا قيادتهم بما بَدَرَ من «الباشا»، فأرسلوا له تبليغ بالحضور للقيادة، وكذلك أرسلوا تبليغ لناطور البيارة الخاصة بالبيطار ويُدعى «الشيخ أحمد نجيب»، وهو من قرية بيت دجن⁽¹⁾.

ويضيف الحاج خليل بالقول: عند وصولهما لمقر القيادة في طولكرم، وكانت في عمارة على رأس الجبل خارج المدينة، وعلى طول الطريق للمقر كانت مجموعات من المسلحين على جانبي الطريق، قاموا بتفتيشهما أكثر من مرة. وعند باب المقر بادر أحد الحراس بمحاولة تفتيشهما للمرة الثالثة أو الرابعة، فما كان من «الباشا» إلا أن زجره بلهجة متوترة « قاموا بتفتيشنا أكثر من مرة»، فطل رجل من شباك العمارة أمراً بالسماح لهم بالدخول. ويصف الحاج على ما دار في تلك المقابلة بالقول: « كانوا اثنين: القائد، ومساعد له. وبعد أن سألوا عن أسمائهم بادر القائد معاتباً «الباشا» بالقول: « لماذا تضع نفسك في مواجهة الثورة؟ وتضع نفسك في صف المعارضة للثورة؟ وما هي علاقتك بالبيطار؟»، فرد الباشا عليه بالقول: «علاقتي بالبيطار هي علاقة جيره، فالبيطار أوصاني على البيارة واستأمني عليها، وأنا رجل فلاح ولا أتدخل في السياسة، والأمر يتلخص في حق الجيرة لا أكثر ولا أقل». فرد عليه القائد: «أنت في المرة الأولى قمت بطرد الناس من القرية عندما جاءوا للمغربي، وقلت لهم أنتم وقيادتكم لا تجرؤون على المبيت في البلد ليلة واحدة .. صحيح؟»، فرد: « صحيح، وأنا جاهز لأثبت لك ذلك، وأن أهل البلد من سن الـ 15 لسن الـ 80 لا ينامون طوال الليل، يتناوبون كل ليلة الحراسة على القرية»، واسترسل بالقول: « ثم أنهم جاءوا لهذا الرجل الغلبان، فلماذا لم يأتوا لي أو لأي رجل مُقتدر على الدفع؟ أنهم استضعفوا الرجل فمن أين يأتي لهم بالنقود التي طلبوها؟ فربما يحسبونه جاسوس لليهود، وهذا كلام غير صحيح، فهو مجرد عامل يسترزق قوته من العمل في المستعمرة»، وأما بالنسبة لبيارة البيطار التي كانوا ينوون تكسيرها، فسأل «الباشا» القيادة عن جدوى تخريبها؟ وهل المصلحة العامة تقتضي الاستفادة منها أم اتلافها؟ أوليس القيادة بحاجة للدعم المالي؟ وفاجأ «الباشا» قيادة الثورة بالاقتراح: « هذه البيارة أكثر من 100 دونم، وتخريبها خسارة كبيرة، لكن أقترح عليكم أن تستمر البيارة كما هي، ولندع البيطار يحرق الأرض ويسمدها ويسقي الشجر، وفي أيام جني الثمر يمكن السيطرة على البيارة وتضمينها لمتعهد «ملتزم» والاستفادة من عائداتها لصالح الثورة، بدلاً من تخريبها». فسأله القائد بلهفة: « وهل تضمن هذا الكلام؟»، فأجابه الباشا: « نعم، وإذا جاء البيطار لاعتراض العمال حينها أنا من سيقف له، وأحمي العمال». ولم يُفَتَّ «الباشا» الشكوى للقائد من

الفلسطينية. وقد أصدر تعليماته إلى رؤساء الفصائل لضبط سلوكهم تجاه المواطنين. وكان أحد القيادات التي نسق معها القائد فوزي القاوقجي بعد مجيئه إلى فلسطين، وامتد نشاطه ليشمل قضاء يافا والرملة واللد. للمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع لـ: «عارف عبد الرازق»، الموسوعة الفلسطينية؛ وويكيبيديا (الموسوعة الحرة).

(1) الحاج خليل أبو شايوش، مرجع سابق.

سوء معاملة أهالي البلد، والبلاد المجاورة، من قبل بعض المتطوعين في الثورة، وسأله إن كان يوافق على إهانة الناس؟ فرد عليه القائد بالنفي، وأن أحداً من الثوار لن يصل القرية بعد الآن.

ويبدو أن هذه المقابلة، واللغة التي تحدث بها «الباشا» وجدت استحسان لدى القائد، واقترح على «الباشا» أن يكلفه رئيس فصيل في الثورة ومسئول عن القرية، وأعطاه خطاب بهذا الأمر، وسأله إذا كان يستطيع أن يحمل الخطاب معه، أم يرسله له إلى البلد؟، فأجاب «الباشا» ولم لا أستطيع؟ فأجابه القائد خوفاً من أن يمسه الانجليز معك في الطريق للبلد، فرد عليه «الباشا»: « وهل من سيحمل الخطاب أرجل مني؟». وعاد للبلد مسئولاً، على أن يلتزم بما تعهد به. وبالفعل التزم الباشا بما قد وعد، واستقادت الثورة من ثمار بيارة البيطار لمدة سنتين متتاليتين، حتى انتهت الثورة.

ومن ضمن الفعاليات الوطنية التي ساهم بها أهل القرية أثناء أحداث الثورة، تكسير بيارة لليهود داخل مستعمرة «جان بينا» المقامة على أرض القرية. ويروي لنا الحاج محمد الطهراوي ذلك بالقول: « جاءت مجموعة من الثوار على بلدنا من قرية المسمية، وجمعوا أهل البلد في الجرن، وطلبوا منهم أن يقوموا بتكسير بيارة لليهود، وهي بيارة تزيد مساحتها عن 100 دونم، مزروعة (بالكرفوت) تقع على حدود البلد في أرض تسمى وادي العسل (حوالي 2 كيلومتر شمال البلد)، فجمع الأهالي كل ما لديهم من سلاح وأدوات فلاحية وغيرها من أجل هذه المهمة⁽¹⁾. كان الحاج علي أبو شاويش صغيراً وقتذاك، ويستنكر تلك الحادثة بالقول: « في تلك الليلة اجتمعت النساء والأطفال، وكنت أنا وأختي سارة، في حوش داخل القرية نتربق ماذا سيحدث، فخرج الرجال في جنح الظلام، وبقينا مجتمعين في مكاننا طوال الليل، والنساء تدعي لهم بالسلامة والعودة، وكل الأطفال وأنا منهم كنا نبكي. وازدادت حدة البكاء والدعاء حين سمعنا أصوات إطلاق نار، واستمر الوضع حتى عاد رجال القرية .. وبالفعل قاموا بتكسير كل شجر البيارة⁽²⁾».

وفي اليوم التالي جاءت قوات من الجيش الانجليزي ومعهم قوات يهودية، ودخلوا البلد، وأخذوا يفتشونها بحثاً عن الرجال، فمن وجدوه أخذوه إلى مسجد القرية، وظلوا في البلد ينتظرون لحين عودة الفلاحين من أرضهم، فمن عاد منهم وضعوه مع سابقيه، حتى فرغوا من جمع كل البلد بعد العشاء. وقاموا بسحب الشيوخ وكبار السن من نقونهم، وانهالوا عليهم بالضرب، وطلبوا منهم العودة للبيوت، وأما من تبقى من رجال القرية، فقد قادتهم دبابة من أمامهم وأخرى من خلفهم، وساقوهم عبر طريق يقال لها «طريق النور» إلى حيث البيارة التي تكسرت، وهناك سألوهم من الذي كسر هذه البيارة؟ فردوا لا ندري، فقالوا لهم: «لا أنتم تعلمون، هؤلاء هم الثوار.. وعلى أي حال لو دخل أي شخص غريب على البلد فأنتم مسئولين عنه». ولو أن الأمر انتهى عند حد التوبيخ الكلامي لكان

(1) الحاج أحمد الطهراوي، مرجع سابق؛ والحاج عبد الرحمن أبو شاويش، مرجع سابق؛ والحاج محمد السردى، مرجع سابق.

(2) الحاج علي أبو شاويش، مرجع سابق.

هيناً، لكن تلك الليلة كانت عصبية جداً على رجال القرية، فانهال عليهم الجنود بالضرب المبرح طول طريق العودة للبلد.

وهذه الحادثة يذكرها Joseph B. Glass في كتابه المعنون بـ: «من الصهيونية القديمة إلى الصهيونية الجديدة: الهجرة الأمريكية اليهودية والاستيطان في فلسطين (1917-1939)»، بالقول: عندما اندلعت الثورة العربية في 1936-1939، تم مهاجمة مزارع جان بينا من قبل العرب، وقد دُمرت جزئياً في عام 1936. ويرصد الكاتب تأثير هذا الهجوم على حركة المهاجرين للمستعمرة، حيث دفعت تلك الاضطرابات الكثير من المهاجرين للعودة إلى أماكنهم التي جاءوا منها، وربما ألق الكثرين عن فكرة الإقامة في المستعمرة المذكورة. ويسوق الكاتب مثال لمستعمر يُدعى «Abraham Singer» وهو مزارع كان قد اشترى أرضاً في جان بينا، وعندما اندلعت الثورة الفلسطينية في عام 1936 وهو في طريقه إلى فلسطين، قرر العودة إلى وطنه أو كلاهما بالولايات المتحدة. كما أن الاضطرابات التي تلت ذلك، واستمرت بشكل متقطع حتى عام 1939، ربما ساهمت بعدول أشخاص آخرين عن فكرة الاستقرار في المستعمرة⁽¹⁾.

ثانياً: حول النكبة والهجرة:

بعد صدور قرار التقسيم في أواخر نوفمبر 1947م، بدأ أهل القرية في محاولة شراء السلاح، وكانت عبارة عن محاولات فردية، اعتمدت على المُقتدرين من أهل القرية. وحول ذلك يقول الحاج خليل: «توجه خالد أبو شاويش وعبد المجيد أبو شاويش لشخص، يُدعى «عبد الله مهنا» من قرية المسمية، وكان يبيع السلاح الذي يشتريه أو يجمعه من مصر، ودفَعوا ثم 40 قطعة سلاح مُقدماً، وكان سعر البارودة في ذلك الوقت 40 ليرة فلسطينية»، إلا أن ذلك الرجل ظلَّ يُماطلهم أكثر من مرة في تسليم السلاح، ويبدو أنه قد فشل في تأمين السلاح لهم، فعرض عليهم أن يأخذوا فشك (= رصاص) مقابل الثمن الذي دفعوه، فما كان منهم إلا الموافقة على ذلك العرض⁽²⁾. وبينما اشترى اليهود كميات هائلة من السلاح، علاوةً على ما غنموه من الجيش البريطاني في فلسطين، لم يكن متاحاً للفلسطينيين شراء السلاح فضلاً عن حمله.

كانت كل قرية تواجه مخططاً مدروساً لاحتلالها من قبل العصابات الصهيونية. وفي 10 مارس 1948م وضع العصابات الصهيونية اللمسات النهائية للخطة دالت «د»، لكيفية طرد الفلسطينيين وأخذ أملاكهم، وكان المناضلون الفلسطينيون والعرب مصممين على الدفاع عن أرضهم رغم شح الإمكانيات وندرتها. لم يُدرك غالبية الفلسطينيين، حينها، أنهم على وشك أن يكونوا ضحايا لأكبر عملية تطهير عرقي في التاريخ الحديث.

Joseph B. Glass, Op. Cit., p. 178.

(1)

(2) الحاج خليل أبو شاويش، مرجع سابق.

كان الوضع الأمني لقرية بَرْقَة حساس جداً بسبب وجود مستعمرتين ملاصقتين للقرية، فبادر كبار البلد وشيوخها بتشكيل لجان حراسة من كل شباب البلد، مهمتها السهر على حراسة القرية وتأمين مداخلها، خاصة تلك المجاورة للمستوطنتين. ويذكر شهود العيان أن كل شباب بلغ سن الرشد كان له دور في الحراسة، وفي كل ليلة كان هنالك عدة مجموعات كل واحدة مكونة من 5-6 أفراد، تسهر على مداخل القرية، وكانت كل مجموعة معها قطعة سلاح واحدة أو قطعتين، وأما باقي أفراد مجموعة الحراسة فكانت تحمل السيوف والعصي⁽¹⁾.

وعندما حاصرت العصابات الصهيونية قرية سلمة بقضاء يافا، هبَّ أهل قرية بَرْقَة لندجتها، وقاموا بجمع كل ما استطاعوا جمعه من مواد غذائية وإغاثية، لدعم المحاصرين الفلسطينيين في سلمة. ويذكر أن أحد رجال القرية ويدعى «علي سليمان أبو شاويش» كان يملك سيارة نقل بضائع «شاحنة»، وتم تحميل ما جمعه أهل بَرْقَة من مواد غذائية في تلك الشاحنة، وذهب بها السائق ومعه اثنين من كبار القرية (المختار حسن أبو شاويش وأحمد أبو شاويش «الباشا»). ويستذكر الحاج حسن الطهراوي هذه الرواية بالقول: «كان هنالك رجل يبيع الجرائد ومعتاد التردد على قرية بَرْقَة، وفي ذات يوم جاء إلى القرية حاملاً خبز محاصرة قرية سلمة، طالباً النجدة من أهل القرية، وهو ما دفعهم لجمع كميات كبيرة من الطعام. ويذكر أن نساء القرية استمرت في تجهيز الخبز والطعام لمدة يومين، واستمر الأهالي في جمع المواد ووضعها في الشاحنة حتى امتلأت عن آخرها»⁽²⁾.

1) احتلال اليهود لقرية بَرْقَة:

جاء احتلال القرية خلال العملية العسكرية المسماة براك (البراق)^(*)، خلال الفترة 9-12 مايو 1948، والتي استهدفت قرى: بشيت، بيت دراس، البطاني، السوافير، بَرْقَة، والنبي روبين، كما طُرد خلالها أهالي قرى: عبدس، جولس، وبيت عفا⁽³⁾. وقد اشترك أهل القرية مع أهالي القرى المجاورة في مقاومة الاستيطان والغزو الصهيوني، من خلال نصب الكمائن لقوافلهم. وكذلك في المعارك التي دارت حول القرى المجاورة لهم مثل: بشيت، وبيت دراس، وأسدود وغيرها. وفي الفترة ما بين 10-13 أيار 1948 قام لواء «جفعاتي» بالهجوم على قرية بَرْقَة، لتوسيع رقعة سيطرته نحو الجنوب؛ للاتصال بالمستعمرات الجنوبية⁽⁴⁾.

(1) الحاج أحمد الطهراوي، مرجع سابق؛ والحاج محمد السردى، مرجع سابق.

(2) الحاج حسن الطهراوي، مرجع سابق.

(*) **عملية براك**: هي عملية عسكرية قامت بها عصابات «الهاجاناه» الصهيونية، للسيطرة على المناطق الواقعة جنوب وغرب مدينة الرملة، وشمال قضاء غزة، وقد بدأت هذه العملية في شهر آذار/ مارس 1948م، وقام بها لواء «جفعاتي» بقيادة شمعون أفيدان، واستمرت إلى ما بعد الهدنة الأولى، وقد أسفرت عن احتلال العديد من القرى الفلسطينية وتدميرها. وهذه العملية جزء من الخطة العسكرية الموسومة بالخطة دالت «د».

(3) سلمان حسين أبو سته، **أطلس فلسطين (1917-1966)**. مرجع سابق، ص 87.

(4) جميل عبد الرحمن السحار، مرجع سابق، ص 26.

وخلال تلك الأيام العصبية، دارت مجموعة من العمليات العسكرية في القرى المجاورة لقرية بَرْقَة كان لها أثر كبير على معنويات الأهالي. كان من أشهر هذه العمليات تلك التي قام بها لواء «جفعاتي» في قرية بيت دراس، حيث دمر وحرق كثير من بيوتها، وسقط خلال العملية 50 ضحية، بالإضافة لتدمير الآبار، وحرق مخازن الغلال، إلا أن أهالي القرية والقرى المجاورة استطاعوا صد الهجوم. ثم عاودت العصابات الصهيونية (الهجاناة، وشستيرن، والبلماخ) الهجوم على بيت دراس مرة أخرى بتاريخ 21 مايو 1948م، وطردت الأهالي بالقوة، وأطلقت النار بشكل عشوائي، وقتلت عدداً من النساء والأطفال أثناء طردهم من القرية. كما قامت عصابة «البلماخ» خلال الفترة من 12-13 مايو 1948م بالهجوم على قرية برير، ونفس الأمر مورس على قريتي: زرنوقة وجولس، وكذلك فعلت في قرية بيت عفا في 9 يوليو 1948م، حيث أقدمت على إعدام شباب القرية بعد تقييدهم⁽¹⁾.

ويروي الحاج عبد الرحمن أنه كان من ضمن المجاهدين الذين فزعوا/ شاركوا في معركة بيت دراس، ويروي أنه كان يحمل بارودة من نوع «ستن» 36 طلقة انجليزية الصنع كان قد اشتراها، ويذكر أن حوالي 20 شاب من شباب قرية بَرْقَة قد شاركوا في صد الهجوم⁽²⁾. وأما الحاج علي فيقول: «كنت واعياً جداً عندما حصل هذا الهجوم، وفزعت مع من فزعوا وكان معي بارودة، ثم عاود اليهود الكرّة مرة أخرى على القرية، ونجحوا هذه المرة في احتلالها، وقُتل عدد من المقاومين في هذه العملية. وبعد انسحاب الانجليز في 15/5/1948، بدأت العصابات الصهيونية في احتلال معسكرات الإنجليز، وأخذوا يُهجروا الأهالي من القرى»⁽³⁾.

وكان واضحاً أن هدف الصهاينة من المذابح التي اقترفوها ضد الأهالي، هو نشر الفزع والخوف بين سكان القرى المجاورة؛ لإجبارهم على النزوح. وهو ما حدث بالفعل مع سكان عدد من القرى مثل: البطاني، والقسطينية، والسوافير، وجولس، وياسور⁽⁴⁾. ولا شك أن تلك المجازر، وما تناقله الناس من فضائع العصابات الصهيونية، قد أثّر سلباً على صمود الناس في قراهم، فانتقلوا لأماكن أكثر أماناً، مثل مراكز المدن، أو القرى الكبيرة، بحثاً عن الحماية أو ما يمكن تسميته بـ«الأمن الجماعي».

وعن السؤال: كيف ومتى خرج أهل بَرْقَة؟ يقول شهود العيان: «بعث اليهود برسالة لأهل القرية، عبر رجل من أهل البلد كان يعمل لديهم في المستعمرة، يُدعى «عبد السلام المغربي»، وكان مضمون الرسالة واضحاً ومختصراً، أن على أهل البلد أن يسلموا سلاحهم للهجاناة خلال ثلاثة أيام، وإلا فليتحملوا نتيجة ذلك. إلا أن مخاتير القرية ووجهائها لم يُعيروا ذلك التهديد أي اهتمام. وفي ذات الليلة رأى أهالي القرية «عبد السلام المغربي»

(1) سلمان حسين أبو سته، **أطلس فلسطين (1917-1966)**. مرجع سابق، ص ص 94-95.

(2) الحاج عبد الرحمن أبو شاويش، مرجع سابق.

(3) الحاج علي أبو شاويش، مرجع سابق.

(4) أحمد حسن جودة، **أسدود قلعة الجنوب**. مرجع سابق، ص 196.

وهو يحمل أهل بيته ومتاعه على عربة حمار ويُغادر البلد، متجهاً لقرية أسدود، الأمر الذي خلق حالة من البلبلة في وسط الأهالي، مما دفع بعضهم للخروج والمبيت في المناطق الخالية (خارج حدود القرية)، وفي النهاية استحسن الجميع فكرة إخراج النساء والأطفال من البلد، ليبيتوا في المناطق الزراعية بين قريتي بَرْقَة وأسدود، وذلك لإفساح المجال أمام المقاتلين داخل القرية»⁽¹⁾.

وفي الساعة الثانية من بعد ظهر اليوم التالي، جاءت الدبابات لتحيط بالقرية من الجهتين: الشمالية والشرقية، من جهة مستعمرة «جان بينا»، ومستعمرة «تل الريح»، وفي كل جهة حوالي (10 - 12 دبابة)، بالإضافة لكتيبة من المشاة قادمة من جهة الغرب (من جهة وادي العسل)، وعندما أُحْكَم الطوق على البلد، بدأ المسلحين بإطلاق النار على الدبابات، فردت الدبابات بالقصف، وكان واضحاً الفرق الكبير في العدة ونوع السلاح بين الطرفين، وقاوم المقاتلون على قدر إمكانياتهم من التسليح، وبعد معركة غير متكافئة دخلت الدبابات القرية، وكانت بطبيعة الحال فارغة من السكان. وعلى أثر دخولهم للقرية فزع المسلحين من قرية أسدود وغيرها من القرى المجاورة، وأخذوا يطلقون النار، ومن لم يكن يملك سلاح لوح بسيفه أو بعصاته، مكبراً ومهلاً للجهاد. إلا أن القوة اليهودية نجحت في الأخير في دخول القرية، وبمجرد دخولهم بدأوا سريعاً في تفتيش البيوت، ونسفوا أربعة منها، وحرقوا الجرون. وقد استمرت هذه المعركة ما بين 4-5 ساعات، ثم انسحبوا من القرية. وبمجرد انسحابهم عاد رجال القرية لها، وأخذوا يتقنون آثار المعركة والاجتياح.

وبعد هذه المعركة عاد أهل القرية لحياتهم الاعتيادية، واستمروا في تخزين الحبوب والعودة للحياة الطبيعية، ظناً منهم أنها مجرد حادثة عابرة «عركة» ومزّت، فكانوا يعملون في النهار في فلاحه الأرض في بَرْقَة، ويذهبون للمبيت في الليل في قرية أسدود، حيث تركوا نساءهم وأطفالهم، ومنهم من كان يفضل المبيت في الأعراس المتاخمة لبَرْقَة. ويُذكر أن أحد رجال القرية ويدعى «سليمان أبو سرية»، قد استشهد أثناء محاولته العودة لبَرْقَة، نتيجة لانفجار لغم أرضي، كان الصهاينة قد نصبوه على أرض القرية لمنع أهلها من العودة إليها⁽²⁾. وكان واضحاً أن العصابات الصهيونية قد مارست التطهير العرقي للقرية، وأرادت التخلص نهائياً من أهلها، وضمان أنهم لن يعودوا أبداً.

ورغم ذلك فقد استمر رجال القرية يحصدون أرضهم (كان وقتها موسم حصاد القمح والشعير)، بعد مرور حوالي (15-18 يوماً) على تلك الحادثة وأثناء عملهم في القرية، سمعوا إطلاق نار شديد في قرية أسدود، وساد الاعتقاد لديهم للوهلة الأولى أن اليهود هاجموا قرية أسدود، فتجمع الفلاحون والمسلحون بالقرب من مقام «النبي برك»، وسرعان ما جاءهم الخبر عبر أحد أبناء القرية يدعى «أحمد أبو علي أبو شاويش»، الذي حمل لهم «البشارة» بدخول الجيش المصري لقرية أسدود، وأخذ يصف لهم عدد وعدة الجيش المصري، بدباباته، وسلاحه،

(1) الحاج أحمد الطهراوي، مرجع سابق؛ والحاج مطلق الدهودي، مرجع سابق.

(2) الحاج رمضان الطهراوي، مرجع سابق.

وأن هذا الجيش في طريقه لقرية بينا، ومدينة يافا، وسط زهول من المستمعين، الذين قرروا الذهاب لأسدود على عجل؛ لمشاهدة الجيش المصري⁽¹⁾.

يُذكر أن طلائع الجيش المصري كانت قد دخلت قرية أسدود، صباح يوم السبت الموافق 9 يونيو 1948م، بقيادة الأميرالاي «محمد نجيب»، وأخذ الجيش موقعه شمال محطة سكة الحديد، وشرع في إقامة استحكاماته وخطوطه القتالية. وكانت فرحة الأهالي عارمة واستقبلوا الجيش المصري بالحفاوة والترحيب⁽²⁾. وهناك في أسدود راح الجيش المصري يلتزم خطة الدفاع، بدلاً من الهجوم، فلم يستطع أن يتقدم إلى قرية بينا، البلد التي كان يعتزم الوصول إليها، وهو البلد القريب من اليهود⁽³⁾.

2) الهجرة والإقامة المؤقتة في قرية أسدود:

غادر من تبقى من شباب بَرَقَة قريتهم على عجل متوجهين إلى أسدود، لكنهم لم يكونوا يعلمون أن خروجهم منها هذه المرة سيكون بلا عودة. وعند وصولهم لأسدود ومشاهدتهم للجيش المصري، بدأوا بإطلاق النار في الهواء من فرط الفرحة، فبادرهم أفراد الجيش المصري بالقول: « وفروا الطلقات للعدو»، فتوقفوا عن إطلاق النار. وتصف الحاجة مريم العفيفي ترحيب الفلسطينيين بالجيش المصري، فتقول: كانت النساء تغني للجيش المصري «الجيش لَمَّا أجانا .. قَطَّعَ روس الهجانا»، وكنا نغني ونرقص لهم، والدنيا انقلبت لهم في أسدود⁽⁴⁾.

وفي الليلة الأولى لإقامتهم في قرية أسدود، قام الجيش المصري بإخراج السكان ليقوموا بحفر الاستقامات (= الخنادق)، ثم أعلن الجيش عبر مكبرات الصوت فرض حظر التجول من الساعة 7 مساءً حتى الساعة 7 صباحاً. وفي الليلة التالية مع الساعة 11 ليلاً تقريباً، هاجم اليهود الجيش المصري، الذي كان متمركزاً عند المحطة في شمال قرية أسدود، وأما الجهة الغربية والجنوبية لقرية أسدود فلم يكن بها جيش مصري، وبدأت النار في الاشتعال، من ضرب المدفعية، والأسلحة الثقيلة، وارتفعت أصوات الضباط لعساكرهم بإطلاق النار. ويبدو أن القوات الصهيونية كانت قد تمركزت في قريتي: بَرَقَة والبطاني في تلك الأيام، ومنهما بدأت تقصف قرية أسدود بمدفعية «المورتر»، ويرجح أهل القرية أن القصف الصهيوني كان من كرم حمزة الواقع بين البطاني وأسدود، حيث تمركزت القوة الصهيونية. استمر القصف العشوائي طوال النهار حتى ساعات العصر، وكان هنالك عدد كبير من الضحايا المدنيين ما بين شهداء وجرحى، لأن القصف كان عشوائياً. وكان للمقاومة دور

(1) الحاج محمد السردى، مرجع سابق.

(2) أحمد حسن جودة، أسدود قلعة الجنوب. مرجع سابق، ص 202.

(3) عارف العارف، نكبة فلسطين. مرجع سابق، ص 386-387.

(4) الحاجة مريم العفيفي، مرجع سابق.

كبير في تلك المعركة وغيرها من المعارك، فقد تجمع في قرية أسدود أهالي عدد من القرى (الذين هجروا قراهم بعد دخول الصهاينة إليها وطردوهم منها)، ومنها قرى: بينا، بشيت، زرنوقة، بَرْقَة، وضمت أسدود في تلك الأيام آلاف الناس، كان من بينهم مئات المسلحين، الذين تمركزوا في وسط البلد وعلى أطرافها⁽¹⁾.

ويُذكر أنه في إحدى طلعات الطيران الصهيوني على أسدود، أسقطت مضادات الجيش المصري، التي كانت تتمركز على ظهره الراس، ثلاث طائرات، ففزع أبناء القرية على أحد الطائرات التي سقطت على حدود البلد (بين بَرْقَة وأسدود)، وكان اثنين من بينهم من أهالي قرية بَرْقَة هم: حسين أحمد العمودي (حسين أمونة)، ومحمد علي السردى. وما زال الحاج محمد يذكر تلك الحادثة بالقول: «عندما سقطت الطائرة هرعنا لها، فوجدنا جثث يهود قتلى، وغنموا من تلك الطائرة مدفعا رشاشاً ومسدساً، وعند عودنا لأسدود قام الجيش المصري بمصادرة تلك الأسلحة، ووضعوني تحت الإقامة الجبرية، وأمضيت طول فترة وجود الجيش المصري في أسدود وأنا أسجل حضور، في مقر قيادة الجيش في مدينة المجدل»⁽²⁾.

ومع بزوغ صباح اليوم التالي، بدا وكأن الهجمة اليهودية قد انكسرت أمام هذه المقاومة الباسلة. فاستدارت مجموعة من قوات المشاة الصهيونية على أسدود من الجهة الغربية، حيث تواجد المسلحون من أبناء البلد والبلدان المجاورة، فتصدوا لهم بأسلحتهم الخفيفة، وطاردوا الجنود الصهاينة في كثبان الرمل، وهناك قصص عجيبة من قبل المناضلين الذين حضروا تلك المعركة وشاهدوها⁽³⁾.

وعن هذه المعركة يقول الحاج خليل أبو شاويش: «كان البيت الذي نزلنا فيه في غرب أسدود لشخص من عائلة «أبو محيسن»، وتحده مقبرة أسدود ومدرستها من الجهة الغربية، وإذ بمجموعة مسلحين من اليهود يطلقون النار من سلاح رشاش على قرية أسدود، فقام الأهالي بتفريع أهل القرية والمسلحين». ويذكر أن من بين من فزعوا كان الحاج/ خالد أبو شاويش من قرية بَرْقَة، وشخص آخر من قرية البطاني الغربي يُدعى (محمد أبو غنيم)، وثالث من قرية أسدود (محمد عبد الله أبو محيسن) وآخرون، وكانت النتيجة مقتل عدد من الجنود اليهود، فيما هرب الباقون. ثم هجم باقي المسلحين مع جموع كبيرة من الأهالي، واتجهوا غرباً لمطاردة اليهود، وقرروا على الفور الهجوم على مستعمرة «نيتسانيم» الواقعة بين قريتي: أسدود وحمامة، وفي الطريق حدثت اشتباكات مع مجموعة من المشاة، كان نتيجتها استشهاد (محمد أبو غنيم)، وإصابة (خالد أبو شاويش) وعدد من الفلسطينيين، فيما قتل عدد من اليهود⁽⁴⁾.

(1) الحاج عبد الرحمن أبو شاويش، مرجع سابق؛ والحاج أحمد الطهراوي، مرجع سابق.

(2) الحاج محمد السردى، مرجع سابق.

(3) أحمد حسن جودة، أسدود قلعة الجنوب. مرجع سابق، ص 204.

(4) الحاج خليل أبو شاويش، مرجع سابق.

2) الهجرة من أسدود إلى غزة:

فيما احتل اليهود معظم القرى الواقعة شمال غزة، كالسوافير، والقسطينية، وتل الترمس، وياسور، وجولس، والمسميتين الكبيرة والصغيرة، وبَرْقَة، ووقفوا على حدود قرية أسدود، حظ المصريون رحالهم عند وادي «أبي سويرح»، وهذا هو أقصى حد وصلوا إليه؛ وهو الحد المفروض بين العرب واليهود حسب قرار التقسيم⁽¹⁾. ووفقاً للخرائط فإن جزءاً كبيراً من أراضي قرية بَرْقَة، كانت واقعة ضمن حدود الدولة اليهودية من قرار التقسيم⁽²⁾. وفي 28 أغسطس 1948م قام لواء «جفعاتي» بالهجوم على مثلث قرى (بينا - بني روبين - عرب سُكير) القريبة من بَرْقَة والمحيطة بها، وقام بنسف البيوت وحرق الأكشاك، وقتل 10 من العرب وجرح 3 وأسروا 3، ومقتل 20 جمل وبقرة⁽³⁾.

ويُذكر أن الناس لاحظوا خلال الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر 1948، تحركات غير عادية للقوات المصرية في أسدود، وحين استفسروا من الجنود ومن الحاكم الإداري الصاغ «أنور إبراهيم» عن طبيعة تلك التحركات، كان الرد أنها تبديل للقوات فقط. واستمرت تلك العملية حوالي أسبوع، وبعدها أخبر الحاكم الإداري بعض الأهالي أنه «بإمكانكم الرحيل إذا أردتم»، حيث إن القوات المصرية قررت الانسحاب نهائياً من أسدود، وكان ذلك في 1948/10/28م⁽⁴⁾.

وعن ذلك يروي لنا شهود العيان: بأنه في تلك الفترة كان هنالك ضابط سوداني يُدعى «حسين»، اعتاد التردد على المقعد عند مختير البلد، وقد أبلغه أن هنالك أوامر عسكرية للقوات بالاستعداد للرحيل عندما تأتي الأوامر، لذلك أنصحكم بأن تنتبهوا لأنفسكم. وأضاف الضابط قائلاً: وطالما أن المدفعية الثقيلة موجودة فمعناها الأمور مطمئنة (كانت المدفعية وقتذاك موجودة عند المحطة في شمال قرية أسدود)، أما إذا انسحبت فمعناها أن الأمر قد انتهى، حسب كلام الضابط⁽⁵⁾.

وبعد عدة أيام نادى مكبرات الصوت بإعلان منع التجول حتى إشعار آخر، وليس كما كان مُعتاد حسب النظام السابق (من الساعة 7 مساءً حتى 7 صباحاً)، وأخذ الجيش بعد المغرب بالانسحاب من أسدود ومعها المدفعية الثقيلة، واستمرت عملية الانسحاب حتى عصر اليوم التالي. ثم بدأ سلاح الحدود السوداني يدخل البلد (أسدود)، ويطرقوا أبواب البيوت، ويصرخوا في الناس: «ارحلوا .. ارحلوا .. كي لا تأخذ اليهود نساءكم»،

(1) عارف العارف، نكبة فلسطين والفردوس المفقود (1947-1952). مرجع سابق، ص ص 397-398.

(2) للمزيد من التفاصيل، يُنظر: أطلس فلسطين.

(3) عبد الله عبد الجليل المناعمة و رشاد المدني، أسدود التاريخ والذاكرة. مرجع سابق، ص ص 132-136.

(4) أحمد حسن جودة، أسدود قلعة الجنوب. مرجع سابق، ص 204.

(5) الحاج أحمد الطهراوي، مرجع سابق؛ والحاج رمضان الطهراوي، مرجع سابق.

فسادت حالة من الهلع داخل البلد، وسط صراخ وعويل النساء والأطفال. وعلى أثر ذلك تداعى مجموعة من مختير القرى وكبارها وشيوخها (ممن لجأوا لقرية أسدود) لتدارس الأمر، وكان رأيهم أن يمنعوا الأهالي من الرحيل وراء الجيش المصري. لكن للأسف، مَنْ كان يستطيع وقتها منع الأهالي؟ الذين أصابتهم حالة هستيرية، وهاموا على وجوههم على أثر انسحاب الجيش المصري، وتفوهات الجنود السودانيين، فمن كان لديه أحداً من كبار السن تركه وغادر، بحثاً عن فرصة للنجاة من الطوفان القادم. وعبثاً حاول حكماء القرية مع الناس، الذين كان بعضهم قد وصل إلى قرية حمامة، ومدينة المجدل. كان الأهالي يسرون بمحاذاة الجيش المصري، كي يتحاموا به، فيما كان الجيش يزجرهم ويدفعهم للابتعاد عن الطريق الرئيسي، ليفسحوا المجال أمام الدبابات وناقلات الجند، ويوجههم غرباً قريباً من ساحل البحر⁽¹⁾.

ويروي الحاج علي أبو شاويش: «أنهم باتوا ليلتهم في قرية حمامة، ثم اتجهوا إلى الجنوب مروراً بمدينة المجدل، وقرية الخصاص، ونعليا، ثم قرية هربيا حيث أقاموا فيها ثلاثة أيام. وهناك جاء الجيش المصري وعسكر في هربيا، وبدأ بالاتجاه غرباً نحو البحر، ولم يكونوا قادرين على السير مع الطريق الرئيسي، لأن هنالك مستعمرة لليهود تُسمى «كبانية العلمي» على طريق هربيا، وساروا نحو غزة في الطريق التي مهدها الجيش، فوصلوا إلى منطقة كانت عبارة عن أحراش في مدينة غزة، حيث يقام حالياً مستشفى النصر (في حي النصر). ويروي بعض الشهود أنهم أخذوا عربة وعادوا من نفس الطريق، لكي يُحضر من تبقى من الأهل وباقي متاعهم. وفي طريقهم وجدوا عدد كبير من دبابات الجيش المصري مغروسة في رمال الشاطئ ولا تستطيع السير، وكلما مروا بواحدة يبادرهم الجنود بطلب المساعدة في رفع الدبابات. وبعدها تشتتوا في مناطق عدة من قطاع غزة⁽²⁾.

كانت رحلة الأربعين كيلو متر إلى غزة ثقيلة، وكانت خطاهم بطيئةً مُتلكئة، بانتظار أخبار سارة تُعيدهم إلى قريتهم من جديد. لم يسمعوا حينها ما كانوا يتمنون، ولم يعودوا بعدها إليها إلا في خيالهم، وحواديتهم المسائية التي تتدروا فيها حول «فردوسهم المفقود»، الذي غادروه مرة وإلى الأبد. وحول كانون النار وسط البرد، حيث نصبوا خيامهم وهمومهم، أخذت الحاجة مريم تغني بما يشبه النواح والعيول: «الله أكبر لما هَجينا.. سوافي الرمل أعمن عينينا.. نطلع لرب السما ونلطم.. ليش خليتو اليهود علينا تحكم.. نطلع لرب السما ونوح.. خلونا ع بلادنا نروح.. جينا ع مصر تما تحمينا.. الملك فاروق فرط فينا.. يا رب السما إنك تحمينا».

ومن هنا حيث مخيمات اللجوء والشتات، بدأوا رحلة جديدة من المعاناة الأبدية، لم تكن يوماً تخطر على أي بال، ولتستمر فصولها من سيئٍ إلى أسوأ. إلا أنهم استمروا في رحلة الكفاح من أجل البقاء، ليبدأوا بعدها

(1) الحاج محمد صبح، مرجع سابق.

(2) الحاج علي أبو شاويش، مرجع سابق.

رحلة البحث عن: لقمة عيشٍ، وهويّة. وتظل قرية (بَرْقَة) في الذاكرة أمانةً تتوارث الأجيال؛ لأن القصة لم تنتهي بعد.

خاتمة: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج: خلّصت الدراسة لمجموعة من النتائج، أهمها:

- 1) قرية بَرْقَة واحدة من قرى قضاء غزة المهجرة في عام 1948م، وأن أهلها وجُلهم من الفلاحين البسطاء قد اشتغلوا بالزراعة، فاشتهرت القرية بتصدير الحمضيات، وزراعة كافة أنواع الحبوب. وقد اتسمت علاقة أهالي القرية بالتعاون والتسامح.
- 2) عانى أهل قرية بَرْقَة من ظلم الإقطاع الزراعي، فتسربت أجزاء كبيرة من أراضي القرية ليد («الأفندية»؛ بحكم القوانين الجائرة، إلا إنهم استطاعوا بعد تنظيم صفوفهم وتضامنهم من الانفكاك من جبرية الاستسلام للأمر الواقع، فنفضوا عنهم غبار اليأس وانتفضوا ضد من سلب أرضهم وقوت عيالهم. وعلى الرغم من نجاحهم في الاحتفاظ بمساحات كبيرة من أراضي القرية، فإنهم بالمقابل خسروا أجزاءً هائلة منها، كان الإقطاعيون وسامسة الأرض ينتظرون تسوية الخلافات القانونية، للتمكن من تحرير عقود بيعها للمستوطنين الصهاينة، فنشأت إلى جوارهم مستوطنتان كبيرتان أصبحتا تقض مضاجعهم، وكان لهما دورٌ رئيسي خلال أحداث النكبة.
- 3) وقد خلّصت الدراسة لتصحيح بعض الأخطاء الواردة في عدد من الكتب والمراجع، حول موقع مستعمرتي: «جان بينا»، و«بيتسارون»، وأكدت الدراسة وفقاً لبعض المراجع، ولعدد هائل من الشواهد والشهادات الشفهية، بأن هاتين المستعمرتين أقيمتا على أراضي قرية بَرْقَة.
- 4) حاولت الدراسة تصحيح الخطأ الوارد في معظم الكتب والمراجع، حول مساحة الأراضي التابعة لقرية بَرْقَة، واستنتجت أن الأرقام الواردة في تلك المراجع (5,206 دونم) هي أرقام غير دقيقة، حيث خُصم منها مساحة الأراضي التي تحتلها المستعمرتان المذكورتان.
- 5) وأثناء محاولة الوصول لتلك الحقائق، توصل الباحث لاكتشاف أخطاء تاريخية أخرى، أهمها وجود مستعمرات يهودية ضمن خارطة قرى قضاء غزة، منها (مستعمرة جان بينا، وبيار تعبيا، وكفار وارربورغ، ونقبا). فقد تم الزج بها ضمن خارطة البلدان الفلسطينية في قضاء غزة وكأن تلك المستعمرات مُكون أساسي منها، وهذا أمر يدعو للاستغراب!.

ثانياً: التوصيات

- 1) توصي الدراسة بضرورة تصحيح هذه الأخطاء «التاريخية» حول موقع مستعمرتي: «جان بينا» و«بتسارون»، ومساحة قرية بَرْقَة. وتعميم هذه النتائج على مراكز الأبحاث المهمة بهذا الشأن.

- (2) ينبغي إعادة رسم خرائط القرى الفلسطينية (قضاء غزة)، بدون وجود للمستعمرات المقامة على أجزاء من أرضها، فهذا أمرٌ مُلح، ولا يُعقل أن نُعلم الأجيال الناشئة بأن تلك المستعمرات هي جزء من قرانا الفلسطينية قبل النكبة، الأمر الذي يسبب الإرباك والالتباس. وفي كل الأحوال يجب الإشارة إليها باعتبارها مستعمرات، لا باعتبارها بلدات ضمن قضاء غزة، وهذا أضعف الإيمان.
- (3) توصي الدراسة المراكز المتخصصة بضرورة البحث في أصل القرية التي أنشأت عليها مستعمرة «بيار تعبياً»، فلأسف لم يتمكن الباحث - بسبب ضيق المساحة الزمنية المتاحة لهذا البحث - من معرفة أصل القرية أو الأرض التي أقيمت عليها تلك المستعمرة؛ نظراً لقدمها (1887م). وفي كل الأحوال ينبغي تعريفها على الخارطة باعتبارها مستعمرة صهيونية.
- (4) توصي الدراسة بضرورة تعزيز ثقافة التأريخ الشفوي لدى الأجيال الشابة. وتشكيل مجموعات عمل في المخيمات الفلسطينية المختلفة تعمل على تدوين تاريخ القرى، بشيء من التفصيل.
- (5) تلتفت الدراسة النظر لأهمية تسجيل مقابلات مسجلة (Audio & Video) مع الشيوخ والعجائز، ممن عاشوا مرحلة ما قبل الهجرة، فأعدادهم في تناقص سريع، والأمر يتطلب جهد واسع وسرعة في التحرك لإتمام هذه المهمة.
- (6) تدعو الدراسة كافة الجامعات الفلسطينية لإنشاء مراكز بحثية متخصصة في مجال التأريخ الشفوي، مهمتها تدوين وتوثيق كل ما يتعلق بالقرى الفلسطينية المهجرة، وما واكب أحداث النكبة من مآسي فردية وجماعية. ذلك أن هذا التأريخ هو الدافع والمحفز للأجيال القادمة، للنهوض والرد على مأساة النكبة، وليس أقل من توثيق ما جرى؛ فالنكبة مازالت مستمرة، والقصة لم تنتهي بعد.
- (7) وتدعو الدراسة أيضاً دائرة شؤون اللاجئين، واللجان الشعبية للاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، بتشكيل فرق عمل لتصدى لتلك المهام، من تسجيل وتوثيق، وذلك بالتعاون مع الجامعات، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز الأبحاث المعنية بهذه المواضيع، ومخاتير ووجهاء العائلات. فالتوثيق سلاح للرد على ادعاءات الآخر، الذي يزيغ الحقائق ويشوه الصورة.
- (8) توصي الدراسة وزارة التربية والتعليم باعتماد مادة تعليمية في المدارس (بمختلف مراحلها)، تُعنى بتعليم الطلاب البحث والتتقيب عن قراهم الأصلية، لتوكيد حقهم التاريخي في العودة؛ كي لا ننسى.

المراجع:

أولاً: الوثائق

- (1) خارطة بلدان غزة الشمالية (من موسوعة بلادنا فلسطين)
- (2) خارطة بلدان غزة الوسطى (من موسوعة بلادنا فلسطين)
- (3) رسالة من حاكم لواء غزة

- (4) وثائق صادرة عن قائمقام قضاء غزة (عارف العارف)
 (5) وثيقة صادرة عن محكمة الاستئناف في يافا
 (6) وثيقة من دائرة تسجيل الأراضي بيافا

ثانياً: المقابلات الشفوية

- (1) الحاج أحمد محمد الطهراوي، من مواليد قرية بَرْقَة عام 1922م، في مقابلة أجراها معه الباحث في منزله بمخيم البريج، بتاريخ 20/2/2016م.
- (2) الحاج حسن عطية خليل الطهراوي، مواليد قرية برقة عام 1936، في مقابلة أجراها معه الباحث في منزله في رفح، بتاريخ 1/2/2016.
- (3) الحاج خليل أحمد أبو شاويش، من مواليد قرية بَرْقَة عام 1924، في مقابلة أجراها معه الباحث في منزله بمخيم النصيرات، بتاريخ 3/2/2016.
- (4) الحاجة سارة أبو شاويش، من مواليد قرية بَرْقَة عام 1925، في مقابلة أجراها معها الباحث في منزلها في مخيم النصيرات، بتاريخ 17/1/2016.
- (5) الحاج رمضان محمد الطهراوي، من قرية بَرْقَة عام 1933، في مقابلة أجراها معه الباحث في منزله بمخيم النصيرات، بتاريخ 2/2/2016.
- (6) الحاج عبد الرحمن محمود جبر أبو شاويش، من مواليد قرية برقة عام 1922، في مقابلة أجراها معه الباحث في منزله بمخيم النصيرات، بتاريخ 5/2/2016.
- (7) الحاج علي أحمد أبو شاويش، من مواليد قرية بَرْقَة عام 1929، في مقابلة أجراها الباحث معه في منزله بمخيم النصيرات بتاريخ 15/1/2016م.
- (8) الحاج محمد حسن صبح، من مواليد قرية بَرْقَة سنة 1938م، في مقابلة أجراها معه الباحث في منزله في مدينة غزة، بتاريخ 27/1/2016.
- (9) الحاج محمد علي السردى من مواليد قرية بَرْقَة سنة 1927م، في مقابلة أجراها معه الباحث في منزله في مدينة غزة، بتاريخ 3/2/2016.
- (10) الحاج مطلق محمود يوسف الدهودي، مواليد قرية برقة عام 1927، في مقابلة أجراها معه الباحث في منزله برفح، بتاريخ 1/2/2016.
- (11) الحاجة مريم محمد مصطفى العفيفي، من مواليد قرية بَرْقَة عام 1927م، في تسجيل معها في منزلها في مخيم النصيرات، بتاريخ 6/7/2010.

ثالثاً: الموسوعات والكتب

- (1) أبو سته، سلمان حسين، **أطلس فلسطين (1917-1966)**. هيئة أرض فلسطين، لندن، ط 1، 2011.
- (2) _____، **طريق العودة: دليل المدن والقرى المهجرة والحالية والأماكن المقدسة في فلسطين**. هيئة

أرض فلسطين، لندن، ط 1، 2007.

(3) العهد القديم.

(4) جودة، أحمد حسن، أسدود قلعة الجنوب: دراسة تاريخية-اجتماعية-اقتصادية-سياسية. مكتبة سمير منصور للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، غزة - فلسطين، 2013.

(5) حسين، محمود حسين علي، أسماء أراضي فلسطين: المعاني والدلالات (قرى غزة الشمالية). منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، 2005.

(6) الخالدي، وليد، كي لا ننسى. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997.

(7) الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين. الجزء الأول - القسم الأول، طبعة جديدة، دار الهدى، كفر قرع - فلسطين، 1991.

(8) _____، بلادنا فلسطين. الجزء الأول - القسم الثاني، طبعة جديدة، دار الهدى، كفر قرع - فلسطين، 1991.

(9) السحار، جميل عبد الرحمن (إعداد)، قرانا الفلسطينية المدمرة في لوائي غزة والرملة 55 قرية. مركز التأريخ والتوثيق الفلسطيني، ط1، غزة - فلسطين، 2011.

(10) العارف، عارف، نكبة فلسطين والفردوس المفقود (1947 - 1952). الجزء الثاني، إصدار دار الهدى، المطبعة العصرية، صيدا - لبنان، 1991م.

(11) _____، تاريخ غزة. مطبعة دار الأيتام الإسلامية في بيت المقدس، 1943.

(12) المناعمة، عبد الله عبد الجليل و المدني، رشاد، أسدود التاريخ والذاكرة. [د. ن]، غزة، 2007.

(13) الموسوعة الفلسطينية. المجلد الأول، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1984.

رابعاً: دراسات ومؤتمرات علمية محكمة

(1) سونيا نمر، « دور التاريخ الشفوي في كتابة التاريخ الاجتماعي ». التراث والمجتمع، العدد (42)، جمعية إنعاش لأسرة، البيرة، فلسطين، 2005، ص 131.

(2) محمد عبد الفتاح السيد، « الحبكة الدرامية في تلقين ورصد الأحداث التاريخية الشفوية ». (في أبحاث المؤتمر العلمي: « التاريخ الشفوي - الواقع والطموح »)، الجزء الثاني، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

(3) نايف جراد، « التاريخ الشفوي على الصعيد الفلسطيني: واقع وآفاق ». جريدة حق العودة، العدد (20)، موقع: بديل « المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين ». على الرابط

<https://www.badil.org/ar/publications-ar/periodicals-ar/haqelawda-ar/item/277-article06.html>

(4) نبيل علقم، « قراءة نقدية لتعاملنا مع التاريخ الشفوي (2) ». 2009/10/10، على الرابط

<http://nabeelalkam.com/new/news.php?action=view&id=87>

خامساً: مواقع إلكترونية:

(1) منتديات ستار تايمز، 2007/7/10، على الرابط:

<http://www.startimes.com/f.aspx?t=5061206>

(2) موقع: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية « وفا»، د. ت، على الرابط:

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3522>

(3) وكيبيديا (الموسوعة الحرة)، على الرابط:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D%8A%8D%8B%1D%82%9D%8A9_%28%D%8BA%D%8B%2D%8A29%9

<http://www.palestineremembered.com/Gaza/Barqa/ar/SatelliteView.html> (4)

<http://wikimapia.org/#lang=en&lat=31,749774&lon=34,722290&z=12&m=b> (5)

سادساً: مراجع أجنبية:

- 1) « Be'er Toiyah », **Encyclopedia Judaica**, Jewish Virtual Library. Available At: http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsourc/judaica/ejud_0002_0003_0_02288.htm
- 2) «Be'er Tuvia», Wikipedia (The Free Encyclopedia), Available at: https://en.wikipedia.org/wiki/Be'er_Tuvia
- 3) «Bitzaron», Wikipedia (The Free Encyclopedia), Available at: <https://en.wikipedia.org/wiki/Bitzaron>
- 4) «Gan Yavne», Wikipedia (The Free Encyclopedia), Available at: https://en.wikipedia.org/wiki/Gan_Yavne
- 5) Joseph B. Glass, **From New Zion to old Zion: American Jewish Immigration and Settlement in Palestine (1917-1939)**. Wayne State University Press Detroit, 2002,
- 6) « Negba », Wikipedia (The Free Encyclopedia). Available At: <https://en.wikipedia.org/wiki/Negba>
- 7) The Jewish Agency For Israel, «The Establishment of the Jewish Agency and Expansion of the Yishuv». Available At: <http://www.jewishagency.org/israel/content/23391>
- 8) Wallach, Jehuda (ed.), «Security», *Carta's Atlas of Israel* (in Hebrew). First Years 1948–1961. Carta Jerusalem, 1978. According to: Wikipedia.
- 9) Yuval El'azari (ed.), **Mapa's concise gazetteer of Israel** (in Hebrew). Mapa Publishing, Tel-Aviv, 2005, P. 285. According to: Wikipedia.